MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE ABDEL HAMID IBN BADIS
MOSTAGANEM
Faculté Des Sciences Ecoomiques,
Commerciales et Des Sciences De Gestion
Département des Sciences Economiques

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE
DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد ا لحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي

عنوان المذكرة

# تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000–2014

من إعددا الطالب :

دندن فتحي حسن

تحت اشراف الأستاذ :

بن حمو عبد الله

أعضاء لجنة المناقشة :

| الصفة | الاسم اوللقب | الرتبة | عن الجامعة |
|---|---|---|---|
| رئيسا | أ بلعياشي بومدين غوثي | أستاذ مساعد | جامعة مستغانم |
| مقرار | أ بن حمو عبد الله | أستاذ مساعد | جامعة مستغانم |
| مناقشا | بن زيدان ياسين | أستاذ مساعد | جامعة مستغانم |

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

يعبر مضمون المذكرة بأي حال عن رأي صاحبها؛

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| المحتوى | رقم الصفحة |
|---|---|
| **فهرس المحتويات** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **إهداء** | |
| **تشكرات** | |
| **المقدمة العامة** | **(أ-ت)** |
| **الفصل الأول: التنمية الفلاحية و واقع القطاع الفلاحي الجزائري** | **(17-43)** |
| **تمهيد** | **17** |
| **المبحث الأول** : **التنمية الفلاحية في الجزائر** | 18 |
| المطلب الأول: ماهية التنمية الفلاحية | **18** |
| المطلب الثاني: مقومات و إمكانيات التنمية الفلاحية في الجزائر | **19** |
| المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر | **24** |
| **المبحث الثاني: السياسات الفلاحية التي شهدتها الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية** | **26** |
| المطلب الأول: سياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة | **26** |
| المطلب الثاني: سياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة(1981-1990) | **30** |
| المطلب الثالث: سياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات (1990-1999 | **32** |
| **المبحث الثاني: مساهمة و معوقات القطاع ألفلاحي في الاقتصاد الوطني و عوامل الواجب توفرها لإصلاحه** | **35** |
| المطلب الأول: مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني | **35** |
| المطلب الثاني: مشاكل القطاع الفلاحي | **39** |
| المطلب الثالث: العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي | **40** |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **خلاصة** | **43** |
| **الفصل الثاني: الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري( 2000-2014)** | **(45-67)** |
| **تمهيد** | **45** |
| **المبحث الأول : وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000 – 2004)** | **46** |
| **المطلب الأول:** عرض عام لمخطط الوطني لتنمية الفلاحيةPNDA | **46** |
| المطلب الثاني: آليات تنفيذ و تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية | **48** |
| المطلب الثالث: أثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري | **50** |
| **المبحث الثاني: مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-*2009*** | **53** |
| المطلب الأول : مضمون برامج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي | **53** |
| المطلب الثاني: تقييم نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي على القطاع الفلاحي | **55** |
| **المبحث الثالث: التجديد الفلاحي والريفي في ايطار برنامج الخماسي (2010-2014)** | **58** |
| المطلب الأول: عرض مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي | **58** |
| المطلب الثاني: آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي | **60** |
| المطلب الثالث: تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014) | **63** |
| **خلاصة** | **67** |
| **الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم 2010-2015** | **(69-91)** |
| **تمهيد** | **69** |
| **المبحث الأول :** بطاقة الفنية للولاية | **70** |
| المطلب الأول : تعريف الولاية | **70** |

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الامكانات الفلاحية للولاية | **71** |
| **المبحث الثاني: المجهودات و أساليب تنموية للولاية في ايطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي** | **75** |
| المطلب الأول : مجهودات في ايطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية | **75** |
| المطلب الثاني : مجهودات في ايطار تجديد الفلاحي و الريفي | **78** |
| المطلب الثالث: مجهودات في ايطار العقار الفلاحي و الدعم | **83** |
| **المبحث الثالث: تقييم القطاع الفلاحي للولاية في ظل برنامج التجديد الفلاحي و الريفي** | **85** |
| المطلب الأول : تقييم تطور الإنتاج الفلاحي | **85** |
| المطلب الثاني: تقييم نتائج الاقتصادية التي حققها القطاع الفلاحي للولاية | **88** |
| **خلاصة** | **91** |
| الخاتمة العامة | **(93-96)** |
| قائمة المراجع | **(98-100)** |
| الملخص | **101** |

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| رقم الجداول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| جدول رقم:01 | تطور مساهمة الناتج الفلاحي في الإنتاج الداخلي الخام الجزائر | 35 |
| جدول رقم:02 | نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004-2011 | 36 |
| جدول رقم:03 | القوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة2011- 2015 | 37 |
| جدول رقم:04 | مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات 2000-2007 | 38 |
| جدول رقم:05 | مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات 2000-2007 | 38 |
| جدول رقم:06 | تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة للفترة- ( 2000-2004) | 50 |
| جدول رقم:07 | تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة (2000-2004) | 51 |
| جدول رقم:08 | : عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة ( (2005-2009) | 55 |
| جدول رقم:09 | مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة ( 2010-2014) | 62 |
| جدول رقم:10 | تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة (2009-2011) | 64 |
| جدول رقم:11 | عدد المستثمارات الفلاحية في ولاية مستغانم الى غاية ديسمبر 2015 | 70 |
| جدول رقم:12 | كمية الأمطار المتساقطة بين فترة( 2012-2015) | 72 |
| جدول رقم:13 | عدد الاطارات التي تشرف على القطاع الفلاحي في الولاية الى غاية ديسمبر 2015 | 74 |
| جدول رقم:14 | عدد المكونين في إطار برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية في الفترة 2011-2015 | 75 |
| جدول رقم:15 | عدد المشاركين (الفلاحين و الاطارات )في ايام تحسيسية و الاعلام في الفتر 2011-2015 | 76 |
| جدول رقم:16 | عدد المشاركين (الفلاحين و الاطارات )في أيام تطبيقية في الفتر 2011-2015 | 76 |
| جدول رقم:17 | عدد زيارات استشارية في الفترة 2011-2015 | 77 |
| جدول رقم:18 | عدد النشاطات الإذاعية في الفترة 2011-2015 | 77 |
| جدول رقم:19 | تطور استعمال الأسمدة في الفترة 2011-2015 | 78 |
| جدول رقم:20 | عدد التلقيحات في الفترة 2012-2015 | 78 |

| | | |
|---|---|---|
| جدول رقم:21 | عدد النشاطات المراقبة في الفترة 2012-2015 | 79 |
| جدول رقم:22 | عدد التدخلات بائعي المبيدات في الفترة 2011-2015 | 79 |
| جدول رقم:23 | المساحات الفلاحية المعالجة للفترة 2011-2015 | 80 |
| جدول رقم:24 | عدد الشتلات و البذور في الفترة 2011-2015 | 80 |
| جدول رقم:25 | تطور عمليات المسقية في الولاية مستغانم بين الفترة 2012-2015 | 81 |
| جدول رقم:26 | الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها اقل من 10 هكتارات | 82 |
| جدول رقم:27 | الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها تفوق 10 هكتارات | 82 |
| جدول رقم:28 | عدد الملفات المودعة و المعالجة على مستوي الهيئات الادارية | 83 |
| جدول رقم:29 | عدد الاجمالي للملفات المقبولة و مبلغ الاجمالي للدعم من الفترة الممتدة 2011-2015 | 84 |
| جدول رقم:30 | تطور الانتاج النباتي في الفترة 2011-2015 | 85 |
| جدول رقم:31 | تطور الانتاج الحيواني في الفترة 2011-2015 | 86 |
| جدول رقم:32 | تطور عدد الحيوانات في الفترة 2011-2015 | 86 |
| جدول رقم:33 | قيمة الانتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية | 88 |
| جدول رقم:34 | تطور مؤشر و معدل النمو للانتاج الفلاحي خلال الفترة 2011-2014 | 89 |
| جدول رقم:35 | تطور نسبة التشغييل في قطاع الفلاحي الوحدة : نسمة | 89 |

# إهداء

اهدي هذا العمل إلى أمي و أبي حفظهما الله و أطالهما في عمرهما

والى زوجتي و ابني إياد

والى إخوتي و أخواتي و أولادهم و أزواجهم

و إلى أصدقائي بأخص بورحلة عبدالقادر

دندن فتحي حسن

# شكر و تقدير

يشرفني أن أتقدم باسمي عبارات الاحترام و الشكر و التقدير إلى من ساعدني و

الارشدني في انجاز هذا العمل الأستاذ بن حمو عبد الله و إلى كل الطلبة علوم

اقتصادية تخصص تحليل اقتصادي

# المقدمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي في الجزائر قطاعا حساسا نظرا للدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و تطور الاقتصادي و الاجتماعي و تنمية المناطق الريفية. كذلك استغلال امثل للإمكانيات الطبيعية و البشرية و خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات و ما انجر عنه في انخفاض في الدخل الوطني

و قد عرفت هذا القطاع تطورا تنظيميا في الجزائر سواء من حيث القوانين أو الهياكل أو البرامج و تم ذلك وفق مقتضيات التغير الاجتماعي و تحولات الاقتصادية و خاصة مع بداية الثمانينات مع انخفاض أسعار البترول و ارتفاع التضخم و كذا عدم مقدرة الدول على تحمل تكاليف هذا القطاع و التي كانت الجزائر تتبع نظام الاشتراكي في ذل الوقت

و بتالي صدرت عدة قوانين لتنظيم هذا القطاع من اجل تنظيمه و نهوض به و إعادة اعتبار للفلاح و زيادة مردود يته مع استغلال كل إمكانياته المتاحة له حيث عرفت الجزائر تحول تدريجي من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق حيث بداة بتجربة قانون إعادة تنظيم المستثمرات الفلاحية سنة 1987 لكن هذه الإصلاحات لم تستجب إلى تطلعات الجزائر خاصة في تحسين الظروف المعيشية و الاكتفاء الذاتي و لهذا فررت الحكومة إلى تطبيق برامج تنموية لنمو بهذا القطاع كبديل عن قطاع المحروقات و كانت بداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004 ثم برنامج دعم النمو 2005–2009 و كذا برنامج الخماسي للتنمية 2010–2014 حيث ركزت هذه البرامج إلى النهوض بالاقتصاد و تحقيق التنمية الاقتصادية

و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية

***إلى أي مدى ساهمت البرامج التنموية في تطور القطاع الفلاحي في الجزائر*** ؟

و من هذه الإشكالية يمكننا طرح بعض الأسئلة الفرعية للإحاطة بالبحث

1- كيف أثرت برامج التنموية على القطاع الفلاحي في الجزائر؟

2-ما مدى فاعلية هذه البرامج في زيادت الصادرات الفلاحية و تكثيف الانتاج و تحقيق التنمية الفلاحية ليصبح بديل بقطاع الحروقات ؟

3 – ماهو الخلل في القطاع الفلاحي الجزائري ؟

**الفرضيات**

1- ساهم القطاع الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني و تقليص لنسبة البطالة

2 – أدت البرامج التنموية إلى تكثيف الإنتاج الفلاحي و زيادة صادرات الفلاحية و أصبحت بديل للعائدات النفط التي هي في تراجع سريع نتيجة انخفاض أسعار النفط

3- يكمن الخلل في عدم وجود إدارة حكيمة ذات نظرة إستراتيجية لتحقيق التنمية الفلاحية

**أهداف البحث**

- تعرف على وضعية القطاع ألفلاحي في الجزائر

-الوقوف على المشاكل التي تواجه القطاع ألفلاحي و كذا الإمكانات المتوفرة في الجزائر

-تعرف على البرامج التنموية التي شاهدتها الجزائر

**دوافع وأهمية البحث:**

ان اختيارنا هذا الموضوع –تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية ينبع من اهتمامنا ب تعدد البرامج التنموية و إجراءات التحفيزية للقطاع ألفلاحي للنهوض بالاقتصاد وتبرز اهمية العلمية لهذا الموضوع في الوقت الحاضر لإمكانات المتوفرة من حيث الموارد الطبيعية و البشرية و كذلك الإمكانات المالية خاصة في وقت البحبوحة المالية و مع انخفاض أسعار البترول و انخفاض المداخيل أصبح لابد من بحث عن قطاع بديل عن المحروقات وكان الفلاحة مرشح ليكون البديل

**منهج البحث:**

حولنا أن نسلك في هذا البحث أسلوب البحث العلمي من أجل الوصول إلى الإجابة على الإشكالية الأساسية التي يطرحها الموضوع، واعتمدنا لهذا السبيل أسلوب الوصف والتحليل، حيث قمنا بالمزج بين المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال جمع البيانات وتنظيمها وتحليلها واستخلاص مختلف النتائج

**خطة وهيكل البحث** :

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات، فقد جاءت الدراسة في ثلاثة فصول مع مقدمة وخاتمة، وهذه الفصول هي:

الفصل الأول : ونتناول فيها ماهية التنمية الفلاحية و أبعادها ومقوماتها و كذلك مساهمة القطاع ألفلاحي في الاقتصاد الوطني وإمكانات التي تتوفرها الجزائر لهذا القطاع واهم الصعوبات التي يواجهها و سياسات الفلاحية التي شهدتها الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

الفصل الثاني: سنتطرق فيه إلى وضعية القطاع الفلاحي و تقييمه في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي(2000-2004) و مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرنامج لدعم النمو للفترة ( 2005- 2009) و كذلك التجديد الفلاحي والريفي ضمن برنامج الخماسي (2010-2014)

الفصل الثالث : سناخد فيه دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم 2010-2015

ونشير في الأخير إلى أن كل فصل سيكون مسبوقا بتمهيد ومختومًا بخلاصة

**والله ولي التوفيق**

# الفصل الأول

# التنمية الفلاحية و واقع القطاع الفلاحي الجزائري

تمهيد :

لعب القطاع الفلاحي دورا فعالا في مراحل التنمية الاقتصادية وفي رفع عجلتها في معظم دول العالم و من بينها الجزائر، بفضل ما يتوفر عليه القطاع من موارد طبيعية ومقومات بشرية وبإتباع إستراتيجيات معينة، أهلته إلى تحقيق زيادة في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه، وفي رفع معدلات النمو في القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة

و لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها , وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : التنمية الفلاحية

المبحث الثاني : السياسات الفلاحية التي عرفتها الجزائر

المبحث الثالث مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني الجزائري و مشاكله و العوامل الواجب توفرها لإصلاحه

**المبحث الأول : التنمية الفلاحية في الجزائر**

في ظل استمرار العجز الغذائي و عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال العقدين الأخيرين و تفاقمه كان لابد من الدولة من وضع سياسات الاقتصادية للقطاع الفلاحي من خلال البرامج التنموية و الإصلاح الاقتصادي للوصول إلى التنمية الفلاحية,

**المطلب الأول : ماهية التنمية الفلاحية**

تعتبر التنمية الفلاحية احد جوانب التنمية الاقتصادية فمفهومها لايكاد يختلف في الأهداف و الوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية و أهدافها .

**1– مفهوم التنمية الفلاحية :**[1]

يقصد بالتنمية الفلاحية على أنها كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج ألفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية و عرفت كذلك على أنها العملية التي تتم من خلال تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج فلاحي ممكن.

كما يقصد بالتنمية الفلاحية تنمية الإنتاج الزراعي إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهم معا .

**2–أهداف التنمية الفلاحية :**

بما أن التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الاقتصادية و أهدافها تدخل ضمن أهداف التنمية الاقتصادية فهي تهدف إلى :[2]

–زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، و يتم هذا عن طريق زيادة النمو و الناتج و الإنتاجية الزراعية

–زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، و إلى زيادة الصادرات و الحد من الموارد

–خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى خاصة قطاع الصناعة

1–سالم النجفي ,التنمية الاقتصادية الزراعية , جامعة الموصل ط2 سنة 1987 ,ص 202

2– غردي محمد ,القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011–2012 ص 9

-رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي و هذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية و تحقيق مستوى الملائم في الخدمات الاجتماعية

-تحقيق الاستقرار الاقتصادي بصفة مستمر من خلال العمل على الإنتاج اكبر قدر من الناتج المادي و تحقيق أعلى مستويات استغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الاستقرار بسبب ارتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الاقتصادية؛

-التوسع في الهيكل الإنتاجي باستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على استخدام الطرق الحديثة في الإنتاج ، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الزراعي؛

- التقدم الاقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الاقتصاديين أبرز عناصر التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح ارتفاع معدلات الاستثمار إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الادخار والاستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:

-توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة؛

-تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الاستثمارات

- العدالة الاجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الاجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الزراعي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات

- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مدا خيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار

**المطلب الثاني :مقومات و إمكانيات التنمية الفلاحية في الجزائر**

نظرا لأهداف الاقتصادية للتنمية الفلاحية و البعد الاجتماعي لها أدت إلى تركيز الدولة و الحرص على تحقيقها و لهذا سوف نعرج عن إمكانيات و مقومات الجزائر للتنمية الفلاحية و متمثل فيما يلي

**1- الموارد الطبيعية:**

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة، وأوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته، والمتمثلة في( الأرض، المياه، المعادن....,) وهذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الفلاحية ، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهة، ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى.[1]

وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية وهو ما نتطرق إليه فيما يلي: [2]

**1-1-الأراضي الزراعية:**

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد، وتشكل لقاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية التوسع الأفقي) ، أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي) ، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي) ، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 16.507 %و 17.8% من إجمالي المساحة الكلية المقدرة 2381710 هكتار

**1-2-الموارد المائية :**

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وأن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي تستغل في الري الزراعي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن[i] الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، والتي هي ضئيلة جدا في الجزائر مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة، ولدراسة دور الموارد المائية في التنمية الزراعية نتطرق إلى العناصر التالية: حجم ومصادر المياه في الجرائر، وطرق استغلال المياه في الزراعية، وحجم الأراضي المسقية.

**1-2-1-حجم و مصادر المياه في الجزائر :**

إن إتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب20 مليار م$^3$ حجم الموارد المائية السطحية بالشمال,و 7

[1] لزعز علي ، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، مقال منشور في مجلة أفاق,العدد4 الصادرة بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة 1998 ص

2- غردي محمد ,القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة , أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012 ص 21-22-23

مليار من الموارد المائية الجوفية (منها 2 مليار بالشمال و 5 مليار في الجنوب )و إن هذه الموارد المائية 75 %قابلة للتجديد, و تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة نحو إستغلال مواردها المائية البحرية الممتدة على سواحلها الشاطئية المقدرة بـ 2500 كلم من خلال إنشاء العديد من مصانع تحلية مياه البحر, أهمها مصنع أرزيو بطاقة إنتاجية كلية 900 ألف م$^3$ في اليوم, مصنع الجزائر الذي ستكون طاقة إنتاجه 200 ألف م$^3$ في اليوم , الإضافة إلى إنشاء 10 مصانع أخرى بطاقة إنتاجية ما بين 50 و 200 ألف م$^3$ .

**1-2-2-استخدام المياه في الزراعة :**

تعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية،حيث إن 90 %من المساحة الزراعية تستغل اعتمادا على الأمطار، إلا أن الأمطار في الجزائر ينحصر سقوطها في الغالب بين شهر نوفمبر وشهر مارس, ما أنها تتسم بعدم الانتظام والتذبذب الشديد والتوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن، مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأساسية كالحبوب والأعلاف والبطاطس والخضار والفواكه,التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، ويمكن الذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية حققت في المناطق شبه صحراوية التي لا يتعدى معدل التساقط فيها عن 80 ملم في السنة , على إنتاج يعادل 63قنطار من الحبوب في الهكتار بفضل إستخدام نظام الري المناسب بالنسبة للجزائر فقد كشفت دراسات حول التربة أن المساحة الإجمالية القابلة للسقي بالمياه المعبئة تقدر ب 1.5 مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار في الشمال و 300 ألف هكتار في الصحراء

**2-الموارد البشرية:**[1]

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات، مما إنجر عنه وجود عدد كبير من العنصر البشري في هذا القطاع. حيث بلغت القوة العاملة حوالي 25.4 %سنة 1995 و قد تناقصت هذه النسبة إلى 21.8 %سنة 2008 و هذا الانخفاض يمكن إرجاعه لعدة أسباب نذكر منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي و الهجرة من الأرياف خاصة خلال التسعينات بسبب الوضع الأمني

[1]- غردي محمد مرجع سبق الذكر ص25-26-27

**2-1- حجم قوة العمل الفلاحية :**

لم يعرف حجم القوة العاملة الزراعة في الجزائر تطورا ملحوظا في التسعينات نظرا للمشاكل التي عرفها الإقتصاد الوطني في هذه الفترة، وتخلي الدولة جزئيا عن هذا القطاع، لكن بتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عرفت القوة العاملة فيه تطورا ملحوظا حيت أن حجم العمالة الفلاحية انتقل من90.5 ألف عامل في السنة 1990 إلى 120 ألف عامل سنة 1999 ,ثم إلى 221.26 ألف عامل سنة 2006 بنسبة زيادة 32.6% و 84.36% على التوالي ,مع الذكر أن هناك زيادة كبيرة حدثت في عام 2000 و 2001 , بسبب بداية تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، الذي وفر العديد من مناصب الشغل في بداية تطبيقه، وكذا تطبيق مخطط الإنعاش الوطني، مع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحة إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تزيد عن 27.13% كأقصى حد، لتنخفض هذه النسبة إلى23.36% سنة 2006, سبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات. وبلغت النسبة في سنة 2015 الى 8.7% [1]

**2-2-حجم القوة العاملة المؤهلة ومستوى تأطيرها:**

يعتبر التكوين والتأهيل للفلاحين والأشخاص الذين يعملون في القطاع من العناصر الضرورية لتنمية هذا القطاع وتوجيهه إلى الطرق السليمة لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية، وذلك بمعرفة كيفية استغلال الوسائل الحديثة ومواد الصحة النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى إستخدام الطرق الحديثة في
تربية الحيوانات والدواجن، لذا عملت الدولة خلال تطبيقها للمخطط الوطني للتنمية الريفية إلى تنمية هذا المجال، من خلال تكوين وإعادة تكوين العديد من الكوادر في مختلف المستويات، وفتح مراكز للأبحاث، والقيام بالعديد من الملتقيات والندوات في كل المجلات الفلاحية.

أن الدولة بذلت مجهودات كبيرة في تكوين الإطارات والمستثمرين الجدد والعمال والتقنيين ومساعدي التقنيين كل في مجال تخصصه, فنجد أن الإطارات كان تكوينهم مرتبط بعملية التنمية الريفية، التسيير، الإتصال وتقييم المشاريع، أما الفلاحين فكان تكوينهم يتعلق بعملية زراعة الحبوب، الري الفلاحي، الأشجار المثمرة، تربية الحيوانات، زراعة البقوليات والخضر، البيولوجيا النباتية والغابات، والمستثمرين كان تكوينهم في مجال وحداتهم الإنتاجية أو الخدماتية كل حسب مشروعه، أما التقنيين ومساعدو التقنين فكان تكوينهم في مجال زراعة الحبوب، الفلاحة الجبلية والصحراوية والإنتاج الحيواني، وفي مجال إستخدام المبيدات، والفلاحة العامة وحماية الغابات،

[1]-- موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

والشيء الملاحظ أن عدد المتكونين نقص مقارنة بالسنوات الأولى من تطبيق المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بسبب لجوء الدولة إلى طرق جديدة في هذا المجال تتمثل في تعميم الدعم التقني عن قرب من خلال تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية ونصائح في الميدان من طرف إطارات القطاع أو إطارات المعاهد المتخصصة, فنجد مثلا خلال سنة2006 ,إن 77100 فلاح تلقوا تكوينا ميدانيا في مزارعهم، وأن الأيام الإعلامية وصلت إلى 4786 يوم و الأيام التحسيسية إلى 1710 يوم ,والزيارات الميدانية التوجيهية إلى32795 زيارة والتظاهرات العلمية و التقنية في كل لتخصصات الفلاحية إلى 145 تظاهرة .

**3–مستلزمات الإنتاج الفلاحي :**

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان،ويحقق الأمن الغذائي والإستقرار، وفي هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي:[1]

**3-1–الآلات الزراعية :**

–عدد الجرارات الزراعية : بلغ متوسط عدد الجرارت الزراعية في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 2001–2005 حوالي 79291 جرار ،لترتفع عام 2006 إلى 102363 جرار و في عام 2007 وصلت 103585 جرار ،و الملاحظ هو الارتفاع في عدد الجرارات من عام لأخر حيث وصل عددها عام 2008 نحو 104529 جرار .

–عدد الحاصدات الزراعية : عددها هو الأخر في تزايد و الارتفاع حيث وصل عددها عام 2008 الى نحو 12650 حاصدة مقارنة ب 12554 حاصدة عام 2007 و ب 12418 حاصدة عام 2006 ، ففي الفترة الممتدة من 2001الى 2005 يمكن ملاحظة أن عددها كان منخفض 9421 حاصدة فقط .

**3-2 الأسمدة:**

–إنتاج الأسمدة الازوتية : انخفض إنتاج الأسمدة الازوتية بعدما كان إنتاجها (متوسط الإنتاج) خلال فترة 2001-2005 نحو 1903.24 ألف طن أزوت الصافي إلى 900.00 ألف طن أزوت صافي في عام 2008 ،بإضافة إلى ثبات الإنتاج الأسمدة الازوتية خلال الأعوام 2006 ،2007و 2008 حيث استقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900 ألف طن

[1]-قصور ريم ، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية ،سنة 2011-2012 ،جامعة باجي مختار عنابة ص154

-إنتاج الأسمدة الفوسفاتية : على العكس من الأسمدة الازوتية فان إنتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد و حقق بذلك ارتفاعا وصل إلى 800.00 ألف طن فسفور صافي عام 2008 ، مقارنة بمتوسط إنتاج الأعوام 2001-2005 التي وصلت إلى 324.08 ألف طن فسفور صافي و الملاحظ كذلك و ثبات و استقرار مستوى الإنتاج خلال السنوات 2006،2007و 2008 في 800.00 ألف طن فسفور صافي

**المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر**

إن تطور القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية: [1]

1- يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي. هذا مع ضرورة الإهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات، لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والإهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره سواء كان هذا الغير شخصا طبيعيا أو معنويا

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين :

ا- الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين

ب- لميزة الثانية: توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الإهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الإحتكار وهذه العوامل جميعها من شأنها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون

[1]-: د باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح - ، مجلة الباحث عدد 2003/02،جامعة الجزائر ،28ص109

المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثيرات من عدة نواحي

ا- فالعلاقة ما بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه

ب- أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الزراعي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج الفلاحي

5- العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق إحتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الإجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة

6- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض وهذا يستلزم أن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات. " فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع ليتم تحويلها إلى سلع إستهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الإستهلاكية للمستهلك المحلي

**المبحث الثاني :السياسات الفلاحية التي شهدتها الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**

كان الإقتصاد الجزائري بعد الاستقلال بحاجة إلى إعادة نظر كلية، وكانت فكرة الاهتمام بالقطاع الفلاحي وإصلاحه قائمة قبل الاستقلال حيث اهتم حزب جبهة التحرير الوطني به، فطرحت الفكرة في مؤتمر الصومام حول ضرورة القيام بإصلاح زراعي

**المطلب الأول :سياسة الفلاحية قبل إعادة الهيكلة :**

كان الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال يتسم بالتبعية للخارج والاختلال الجهوي ، حيث أن الثروة الزراعية تتمركز في أقصى الشمال، والاختلال حتى في الجهة الواحدة، وهناك اختلال حتى في الولاية الواحدة بين المدن والأرياف .ولقد كان الاستعمار مهتما بالرأسمالية الزراعية التي توفر السلع للسوق،وبعد مغادرةّ المعمرين، البالغ عددهم آنذاك 900 ألف أوروبي، أدى ذلك إلى شغور اقتصادي واجتماعي، فتوقف مشروع قسنطينة والاستثمارات المعلن عنها، فتراجع النشاط الاقتصادي بسبب مغادرة الأوروبيين لمعداتهم الفلاحية فانخفضت بذلك الاستثمارات وتراجعت الواردات خاصة الموارد الاستهلاكية والتجهيزات[1]

**.1– سياسة الفلاحية في ظل التسير الذاتي :**

وكانت لأول مرة تخص بالاهتمام نتيجة للبؤس والفقر السائد في الأرياف، وكان التسيير الذاتي مطبقا في الكثيرمن المزارع قبل الإعلان الرسمي للاستقلال، في حين أن تطبيقه الشرعي لم يتم إلا بعد إعلان مراسيم مارس 1963من طرف الرئيس بن بلة، لوضع أسس تسيير وتنظيم الممتلكات الشاغرة، ولقد ظلت هذه الممتلكات مسيرة لمدة عام من طرف لجان التسيير دون أي تدخل من طرف السلطات المركزية لانشغالها بتنظيمات حول السلطة، ولقد كانت هذه اللجان موجودة قبل الاستقلال، حيث تشكلت داخل المستثمرات الفلاحية ردا على المنظمة العسكرية السرية التي كانت تستعمل العنف وتدمر الممتلكات [2]

**1– 1 –أهداف سياسة التسيير الذاتي :**

أما أهداف التسيير الذاتي فلقد حددت فيما يلي:3

– حماية الأملاك الشاغرة

– مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات

[1]- نور محمد لمين ,دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات , دراسة حالة ولاية تيارت –مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة جامعة تلمسان 2011-2012 ص113

[2]–نفس المرجع السابق الذكر ص113

[3]– نور محمد لمين ,المرجع السابق الذكر ص114

– وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار

– تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية

– توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين

.– تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد الصالح في القطاع الفلاحي وتركوا الوسائل غير الصالحة

– تسيير المزارع الشاغرة تتمثل في مهام الديوان الوطني للإصلاح الزراعي وهو جهاز تابع لوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي ينظم ويسير المزارع الشاغرة ويشرف على الأعمال المالية والإنتاج والتسويق والتموين، واعتبر هذا الديوان مؤسسة عمومية مستقلة يديرها مجلس يرأسه رئيس الحكومة ومسير يمثل وزارة الفلاحة يساعد الديوان هيئات محلية ووطنية تتمثل في:

ا– على المستوى المحلي

– المراكز التعاونية للإصلاح الزراعي وتقوم بالتمويل والمحاسبة وتقديم القروض الفلاحية

اتحادات الآلات الزراعية وتمون الو حدات التابعة لقطاع التسيير الذاتي بالعتاد الفلاحي ووسائل الإنتاج ويهتم بصيانتها

ب– على المستوى الوطني: حيث يعتمد الديوان على تعاونيات متخصصة هي:

– تعاونيات الإصلاح الزراعي

– تعاونيات جهوية للتصريف

ولقد تم استبدال الديوان الوطني للإصلاح الزراعي في عام 1966 بالاتحاد الوطني للتعاونيات الفلاحية للتسويق المكلف بتسويق المنتجات الفلاحية إلى غاية عام1969 المكلف بتحسين المنتوجات الرئيسية ومراقبة (ONPO), ثم أنشئ الديوان الوطني للمنتجات الزيتية

وهناك الديوان الوطني للحلفاء المكلف باستغلال الحلفاء وتحديد أسعارها وتسويقها. في عام1969 لضمان كما تم تأسس الديوان الوطني للعتاد الفلاحي(OMA)مشتريات العتاد

**1–2– بعض انتقادات القطاع المسير ذاتيا:** تتمثل هذه المشاكل فيما يلي:[1]

– اعتبار التسيير الذاتي وهما عندما يكون العمال من الناحية القانونية غير قادرين على تحديد التوجهات العامة للإنتاج الزراعي ولشروطه

[1]- عبد الطيف بن اشنهو, تجربة الجزائرية في التنميو و التخطيط (62–80) ,ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1982 ص309

– عدم تحقيق الزيادة الإنتاجية المنتظرة من التسيير الذاتي لأن هذا القطاع يستحوذ على أجور الأراضي الزراعية في الجزائر ويملك التجهيزات الأساسية اللازمة للعمل

**2– سياسة الفلاحية في ظل الثورة الزراعية :**

جاءت الثورة الزراعية لوضع حد للمعاناة والحرمان اللذان عاشهما الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلا بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين والذين لا يملكون سوى22.6 % من مساحات الزراعية . أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6%من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى2.6 % من المالكين, وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتارات, في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات أو أقل إما الفلاحون المتوسطون المالكون من 10 إلى 50 هكتار فيملكون أكثر من 50% من الأراضي, وهذه السياسة ناتجة عن الاستعمار حين اشترى الجزائريون البرجوازيون منهم الأراضي بعد الاستقلال، عند رحيل المعمرين من الجزائر، ونظرا لهذه الفوارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 1971/11/08 تحت شعار "الأرض لمن يخدمها" ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها ولدق تم تشكيل لجنة وطنية منذ شهر أوت1966 لتحضير نصوص الثورة الزراعية [1].

والأراضي التي ضمت إلى الصندوق الوطني للثورة الزراعية أي الأراضي العمومية أراضي العرش، الأراضي الجماعية، الأراضي المؤممة والأراضي دون مالك، هي ملكية الدولة ولا تحول وغير قابلة للتقادم أو الحجز أو التبادل

**2–1– أهداف الثورة الزراعية:**

من أهداف الثورة الزراعية ما يلي:[2]

**ا– تأميم أراضي الممتلكات الكبيرة وفق الأسس التالية:**

– الاستغلال الشخصي والمباشر للأرض، والمالك الذي لا يشغل أرضه بنفسه على مساحات محددة تنزع منه الملكية

– من يشغل أ رضه بنفسه وترك جزءا منها غير مستغل تنزع منه المساحة التي لا يمكن له استغلالها، ولقد تم تحديد المساحة التي يمكن امتلاكها حسب طبيعة الأرض المروية منها أوغير المروية وكذا وضعيتها

– كل الأراضي العمومية والفلاحية أو الشاغرة تضم إلى الصندوق الوطني للثورة لكي تخضع لنفس النظام الذي

[1]-علي مانع,جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1996 ص13

[2]– نور محمد لمين ,المرجع السابق الذكر ص–115–116–117

تخضع له الأراضي المؤممة، وأراضي التسيير الذاتي تخضع لنظامها ولان هذا القطاع تابع للقطاع المؤمم، والاختلاف القائم بين أراضي التسيير الذاتي وأراضي الثورة الزراعية، هو نظام تسييرها

**ب– الأراضي المؤممة:**

توزع على الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، ويستغلانها إجباريا تحت نظام التعاونيات ما عدى غير القادرين ماديا أو جسديا وهذه التعاونيات تستفيد حسب حاجياتها من المساعدات المالية، التقنية والمادية لخدمة الأرض وتحقيق الإنتاج، ولتسهيل حل المشكلات المادية والتقنية للفلاحين تم إنشاء تعاونيات خدمات، أو المالكين الخواص الصغار، علما أن المستفيدين مرغمين على التخلي عن منتوجاتهم للتعاونيات الفلاحية البلدية للخدمات

لقد كانت الثورة الزراعية تسعى إلى إحداث تغيير جذري في الأرياف، و التي طالما حرمت من خيرات وثروات البلاد، والقيام بإعادة توزيع الأراضي ووسائل الإنتاج، وتنظيم المزارعين بشكل يسمح بتطوير القطاع .إلى جانب سعي الثورة الزراعية إلى تغيير نظام الملكية العقارية الواسعة، وكذا العمل على إدماج الفلاحين في نشاطات تساهم في تحقيق التنمية الوطنية، والعمل على القضاء على آثار الاستعمار وكل أشكال الاستغلال، وخلق علاقات عمل مباشرة في الزراعة على أساس الأرض لمن يخدمها.

و تقوم الخزينة بتعويض 25 % للفلاحين الذين أممت أراضهم، ، ويتم التسديد خلال 15 سنة, وتحدد الحصة الممنوحة بطريقة تمكن من الحصول على مدخول يساوي مدخول عمال المزارع المسيرة ذاتيا لمدة 250 يوم عمل في العام .وتستغل الأراضي جماعيا أو في شكل تعاونيات أو تجمعات شبه تعاونيات يشكلها المستفيدون .وينبغي على كل مستفيد أن يعمل شخصيا ومباشرة يسجل عمله في المخطط الوطني.

**2-2– مراحل تطبيق الثورة الزراعيةّ:**

ولقد مرت عملية إنجاز هذه الأهداف بثلاث مراحل أساسية :[1]

المرحلة الاولى:

وتم فيها توزيع أراضي الدولة على الفلاحين غير المالكين للأرض، ويتم تجميع هؤلاء في قرى نموذجية، والتي قررت الحكومة بناء ألف منها في الريف، وفي كل قرية ما بين 120 إلى150 سكنا، مع توفير شروط الحياة فيها , لقد بلغ عدد هذه القرى في عام 1981 حوالي147 قرية، وهدفها كان تجميع الفلاحين لتسهيل إدارتهم

المرحلة الثانية:

[1]- علي مانع,مرجع سابق الذكر ص14

بدأت هذه المرحلة منذ عام 1973 ، حيث تم إعادة توزيع أكثر من 650 ألف هكتار من القطاع الخاص، على 60 ألف عائلة فلاحية بدون أرض، ولقد بلغ في الأخير تم ما توزيع مليون هكتارا وعلى 100 ألف عائلة تم تجميعها في 6 ألاف تعاونية فلاحية.

المرحلة الثالثة:

ويتم من خلالها تحديد قطعان الماشية والنخيل بالمناطق السهلية والهضاب العليا وكذا الصحراوية

لقد تميزت مرحلة تطبيق الثورة الزراعية بمحاولة إلغاء الضرائب على الفلاحين وتدعيم القروض الموجهة للقطاع الاشتراكي، فكان العتاد الفلاحي يباع بأقل من سعر التكلفة وأقل من سعر شراء المستورد به وكذا نفس الشيء بالنسبة للأسمدة والمواد الكيماوية والمحلية منها والأجنبية كما تم بعد سنة1978 رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة33 % وهذا لدفع القطاع الفلاحي إلى الإنتاج من جهة وتثبيت القوة العاملة من جهة أخرى.

**2-3-بعض مشاكل تطبيق الثورة الزراعية:**

تتمثل في :

-تأثير أجهزة التسيير البيروقراطية سلبا على نظام عمل التعاونيات الفلاحية

-قلة الإمكانيات الموجهة والعتاد اللازم وتعرض ما توفر منها إلى الإهمال والتسبب

-نقص التأطير والفنيين مما جعل التعاونيات الفلاحية تسير وفق خبرات الفلاحين العاديين

-مشكلة التمرين بالموارد الزراعية الضرورية, مثل البذور لانها تأتي في غير وقتها مما يجعلها عرضة للعوامل المناخية الغير المناسبة لبذورها .

**المطلب الثاني : سياسة الفلاحية بعد إعادة الهيكلة(1981-1990) :**

نجحت إعادة الهيكلة الزراعية بناءا على صدور منشور رئاسي رقم 14 الصادر في 14 مارس 1981 متعلق بالتسيير الذاتي و تعاونيات قدماء المجاهدين نتيجة تلك التناقضات البارزة في القطاع الفلاحي من جهة، و من جهة أخرى فإن اهتمام الدولة بالزراعة صادر عن تقييم تجارب التخطيط السابقة، و هذا الشيء طبيعي في ديناميكية الاستثمارات و التنمية، و اتضح أن حاجات المجتمع إلى الاستهلاك و خاصة المواد الزراعية تنمو بشكل سريع جدا، تحت تأثير النمو السريع للدخل النقدي للعائلات المتولد عن تدفق إستثمارات الدولة المتزايدة.[1]

[1]-محمد بلقاسم حسن بهلول,سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر,جزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999 ,ص17

**1–اهداف إعادة الهيكلة:**

و كانت الأهداف المرجوة في إعادة الهيكلة إقتصادية بحتة منها:[1]

–تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة

–إعادة تنظيم عقاري للأراضي الفلاحية التابعة للدولة

–استصلاح الموارد الفلاحية الوطنية و تهيئة المحيط الريفي في القطاع الاشتراكي، وكذلك تشجيع مبادرات الفلاحين

–رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل و تداول السلع و إعادة تقويم الدخول الزراعية

–وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور و التاطير و الري.

لم تتوقف عملية إصلاح القطاع الفلاحي عند ضرورة إعادة النظر في طرق تسيير القطاع العمومي و البحث عن أنجع السبل للرفع من مردودية القطاع فقط، بل تعداه إلى أبعد من ذلك عن طريق توسيع المساحة الصالحة للزراعة، فبالإضافة إلى عملية إعادة الهيكلة ظهرت ضرورة أن يصبح كل مواطن يصلح أرضه بوسائله الخاصة في المناطق الصحراوية مستفيدا منها طبقا للقانون المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الصادر بتاريخ1983/08/13 و الذي يشجع المواطنين على استغلال أقصى ما يمكن من الأراضي، و ذلك بهدف زيادة الإنتاج و ضمان الأمن الغذائي.

**2–وضعية القطاع بعد اعادة الهيكلة:**

نتج عن الاجراءات المتخذة في مجال اعادة الهيكلة مايلي:[2]

2-1- تنظيم المزارع الفلاحية الاشتراكية بهدف إنشاء وحدات فلاحية يسهل استثمارها وتسييرها ومن ثم التحكم في مواردها المالية وتنظيم عناصرها الإنتاجية قامت الدولة سنة 1982 بتنظيم الأراضي التابعة للقطاع الاشتراكي وذلك بإنشاء حوالي 3429 مزرعة اشتراكية في مساحة تمتد على ما يقارب3.830.000 هكتار و هي وحدات منبثقة عن إعادة هيكلة مزارع التسيير الذاتي وتعاونيات الثورة الزراعية.

2-2- إعادة تنظيم القطاع المسير ذاتيا لا يكون مجديا إلا إذا كان مدعما بمهيآت تضمن حسن تسييره وتشرف على عملية الإنتاج وتوزيع المنتجات، وكذلك تنظيم استخدام الآلات الفلاحية وتوفير ما ينقص منها، ولذلك فقد تم إنشاء مختلف الدواوين والتعاونيات الفلاحية التي يشرف عليها مهندسون وفنيون زراعيون تتوزع على المستوى

[1]- نور محمد لمين ,المرجع السابق الذكر ص–119

[2]– نور محمد لمين المرجع السابق الذكر ص 120

الولائي بحيث أصبحت تمثل قطاعات تنمية فلاحية يتشكل كل قطاع فيها من 30 الى40 مزرعة اشتراكية أما مؤسسات الدعم فإنها أصبحت تتكون من:

- الديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية

-الدواوين الجهوية لتربية الدواجن التي أنشأت في الشرق والغرب والوسط

- الديوان الوطني للعتاد الفلاحي

إضافة إلى ذلك أنشأت عدة تعاونيات زراعية متخصصة في تربية الأبقار والمشاتل وتربية النحل...الخ

**المطلب الثالث: سياسة الفلاحية في ظل الإصلاحات** (1990–1999)

جاءت الاصلاحات 1990 محاولة لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة وذلك من خلال قانون 90–25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 , حيث يهدف هذا القانون الى تجديد السياسة الوطنية للفلاحة لتأخذ بعين الاعتبار الوظيفة الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للفلاحة سعيا وراء مضاعفة مساهمة الفلاحة من مجهودات التنمية الدائمة للفلاحة على وجه الخصوص و العالم الريفي عامة و من اجل ضمان الأمن الغذائي للبلاد ..

**1– برنامج التكييف الهيكلي :**

لقد شهدت السياسات الزراعية خلال عقد التسعينات من القرن العشرين الكثير من التحولات و التطورات المهمة ,كان بعضها نتيجة لإحداث و مستجدات خارجية كهيمنة الاتجاه الليبيرالي و تفاقم أزمة الديون الخارجية ,بالإضافة الى ظهور المنظمة العالمية للتجارة كفاعل أساسي يفرض شروطه الثقيلة على الاقتصاد الوطني ,ومن الناحية الداخلية فقد زادت من حدة المشاكل ظاهرة اللاامن التي كانت نتائجها وخيمة جدا بالنسبة لعالم الريف تحديدا و إضافة إلى تقلبات أسعار النفط و عوائده و تراجع فرص العمل , ومن اجل ذلك أولت الجزائر اهتماما متزايد بإتباع سياسات زراعية تتعلق أساسا ببرامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي , و مواصلة تلك الاهتمامات بفتح المجال لخوصصة نشاط الزراعي بما يتضمن له مرونة في العمل في مواكبة التحولات و المستجدات التي تفرضها العولمة و متطلباتها , كما ركزت الجزائر في سياساتها من خلال الإصلاحات الاقتصادية و إعادة هيكلة المؤسسات العامة و إتباع سياسة نقدية لمكافحة التضخم و استقرار أسعار الصرف و تشجيع القطاع الخاص في مجال الاستثمار و تخفيض الديون الخارجية , ومهما تعددت البرامج و الخطط و تنوعت أساليب التنفيذ فإنها جميعها تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للزراعة الجزائرية سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي و

الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي . و لقد بدا تطبيق برنامج التكييف الهيكلي في الجزائر منذ عام 1990 الذي يعمل على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد و هذا في إطار برنامج انتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق , ويمكن إيجاز أهم محاور التكييف الهيكلي في النقاط التالية :[1]

-إعادة هيكلة القطاع الفلاحي

-إعادة الأراضي المؤممة أثناء الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين

-تحرير إنتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الإستراتيجية

-خوصصة القطاع الفلاحي

-رفع أسعار مدخلات الإنتاج بإزالة الدعم على جميع المستلزمات ما عدا البذور المحسنة و التي يقدر الدعم بها 10 %إلى 20 %

-إنشاء الغرف الفلاحية لزيادة التقارب و التشاور مع الفلاحين

-إلغاء احتكار الدولة في التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية.

**2-أهداف التكييف الهيكلي**

تسعى السياسة الفلاحية لتحقيق الأهداف التالية:[2]

-ديمومة المستثمرات الفلاحية و حمايتها تماشيا مع الهياكل الفلاحية المكيفة و التي تسمح بتطورها المنتظم

-مضاعفة الإنتاجية و التنافسية

-تحسين مداخيل الفلاحين و ظروف معيشتهم

-تحسين الثروة العقارية عن طريق تنظيم عقاري و كذا توسيعها و تثمينها بواسطة عمليات الاستصلاح

-حماية القدرات الإنتاجية و حماية الأراضي و المياه

-ديمومة و حماية الثروة الغابية و الحفاظ على الطبيعة و حماية تثمين الموارد الطبيعية و التنوع البيئي

-تطور الموارد الوراثية الحيوانية و النباتية (بذور و شتلات)

-تعزيز التنظيم الاقتصادي للأسواق عن طريق ضبط الإنتاج و نوعية المنتوجات الفلاحية

-منح إعانات من الدولة تسمح بتوجيه و تشجيع الاستثمار و الانتاج

[1]- قصور ريم ,الامن الغذائي و التنمية المستدامة –حالة الجزائر – مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد التنمية جامعة باجي مختار عنابة 2011-2012 ص-136

[2]- قصور ريم مرجع سابق الذكر ص137

**3-أثار الإصلاحات على القطاع الفلاحي :**

حقق القطاع الفلاحي في سنة 1998 نسبة 12.88 % من القيمة الإجمالية المضافة بعدما كان في سن 1987 بنسبة 8.7 % و حقق ما مقداره 147 مليون دينار سنة 1993 مقابل 120 مليون دينار حققه القطاع الصناعي في نفس الفترة , إما في الفترة 1984-1993 خلقت 30000 منصي شغل و في سنة 1994 شرع في تحرير معظم الأسعار و إلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي حيث ارتفعت أسعار المنتوجات الغذائية التي كانت مدعمة ارتفاع كبير الشيء الذي كان له اثر سلبي على مستوى معيشية شرائح اجتماعية واسعة , و بعد هذا الارتفاع استقرت الأسعار حتى إن بعض السلع انخفضت أسعارها نتيجة لانخفاضها دوليا ,كذالك في ظل برنامج التعديل الهيكلي أصبحت التجارة الخارجية الزراعية جزء من تجارة الدولية و بتالي تم فتح قطاع التجارة للاستيراد و تصدير من السلع و مستلزمات الإنتاج حيث اثر هذا التحرير على إنتاج العديد من السلع.[1]

[1]- قصور ريم مرجع سابق الذكر ص138

## المبحث الثالث :مساهمة و معوقات القطاع ألفلاحي في الاقتصاد الوطني و عوامل الواجب توفرها لإصلاحه

يعتبرا لقطاع الفلاحي القطاع الرئيسي المنتج للسلع الغذائية الأساسية، بهدف إشباع الحاجيات المتزايدة للسكان وفق التزايد غير المحدود لعددهم، ومع تنامي القطاعات الأخرى وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة الصدارة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم وخاصة الدول المتقدمة منها, وفي الجزائر على الرغم من تنوع القطاعات الاقتصادية وتعددها.

### المطلب الأول : مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني

يبقى القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات محل إهتمام الدولة خاصة بداية من الألفية الثالثة, وتظهر الأهمية الكبيرة لهذا القطاع في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وفي تأمين وتوفير فرص العمل لنسبة كبيرة من السكان و سنتطرق إليها بالتفصيل .

**1– مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي الناتج الوطني:**

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج الوطني من دولة إلى أخرى حسب طبيعة إقتصاد كل دولة والأهمية التي توليها الدولة لهذا القطاع ومدى تطوره، وفي الجزائر يحتل القطاع الزراعي أهمية من حيث مساهمته في تكوين الدخل الوطني، وتوفير الدخل لنسبة كبيرة من السكان وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي توضح النمو الإقتصادي للبلاد[1]، والجدول الأتي يوضح تطور مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

الجدول رقم 01:تطور مساهمة الإنتاج الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الجزائر فترة 2010–2014 الوحدة: مليار دج

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| الناتج المحلي الخام الإجمالي | 10404 | 11355 | 12483 | 12850 | 14489 |
| الإنتاج الكلي الخام لقطاع الفلاحي | 1015 | 1183 | 1421 | 1640 | 1771 |
| نسبة مساهمة الإنتاج الكلي الخام الفلاحي في الناتج المحلي الخام الإجمالي | 9.75% | 10.41% | 11.38% | 12.76% | 12.22% |

المصدر: موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء, حسابات الوطنية مجلد رقم 730

[1]- غردي محمد, القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة, أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012 ص31

نلاحظ من الجدول إن هناك زيادة معتبرة في الإنتاج الداخلي الخام للقطاع ألفلاحي كل عام و هذا نتيجة الدعم ألفلاحي و سياسات التنموية التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة حيث انتقلت من 1015 مليار دينار في سنة 2010 إلى 1771 مليار دينار في سنة 2014 إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المرجوة من الدولة الجزائرية.

**2– المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي:**

بحيث يمكن تعريف الأمن الغذائي عل أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد و القريب كما ونوعا , و بأسعار التي تتناسب مع دخولهم ', ما الاكتفاء الذاتي فهو يعني سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا.

الجدول رقم 02 : نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصول الحبوب خلال الفترة 2004-2011 الوحدة مليون ق

| | الانتاج | الصادرات | الواردات | المتاح للاستهلاك | نسبة الاكتفاء % الذاتي |
|---|---|---|---|---|---|
| 2008-2004 | 3376.39 | 9.76 | 7722.58 | 11089.21 | 30.45 |
| 2009 | 5253.15 | 6.03 | 7925.19 | 13172.31 | 39.88 |
| 2010 | 4558.57 | 6.03 | 7925.19 | 12496.38 | 36.48 |
| 2011 | 3727.99 | 8.34 | 7946.15 | 11665.80 | 31.96 |

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية , مجلد 32 ص 296

على الرغم من الحصيلة الإنتاجية للحبوب سنة 2009 إلا أن الاكتفاء الذاتي من محصول الحبوب لم تتجاوز نسبة 39.88 بالمائة وهي نسبة ضعيفة لا تعبر عن الأمن الغذائي لهذا المحصول كما أنها بعيدة عن النسبة المرجوة من خلال الإصلاحات والسياسات التي عكفت عليها الوزارة إبتداءا من سنة2000 , كما تدل على أن أكثر من 60% ن احتياجاتنا الغذائية من الحبوب تعتمد على الاستيراد وهو ما يرهق ميزان المدفوعات وجعلنا عرضة للآثار السلبية لتقلبات الأسعار والأزمات الاقتصادية_كما أن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار وهذا ما يضفي أهمية بالغة وضرورية جدا للحفاظ على احتياطي استراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق الأمن الغذائي, وهكذا أصبحت الزراعة الجزائرية غير قادرة على تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان وسد الفجوة الغذائية المتسعة, الإضافة إلى عدم القدرة على توفير المادة الأولية للصناعات المحلية وهذا ما

أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من المواد الغذائية وتفاقم العجز الغذائي وزيادة المديونية الخارجية والتي تشكل عبئا متزايدا على العجز في ميزان المدفوعات[1] .

### 3- مساهمة القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر:

تشكل مسألة التشغيل في الوقت الحالي، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة ومن نجم عنها من تفشي الآفات الاجتماعية، إحدى أهم الانشغالات التي تركز عليها معظم السياسات الاقتصادية وخاصة بالجزائر، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات التي كانت ومازالت وستظل احدى أهم القطاعات الاستراتيجية التي تساهم مساهمة فعالة في القضاء على البطالة وتفعيل سياسات التشغيل المنتهجة من طرف الدولة.[2]

الجدول رقم 03 : لقوى العاملة الكلية والفلاحية في الجزائر خلال الفترة2011- 2015 الوحدة: نسمة

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد السكان المشتغلين | 5999000 | 10170000 | 10788000 | 10239000 | 10594000 |
| عدد السكان المشتغلين في القطاع الفلاحي | 701883 | 915300 | 1143528 | 901032 | 921678 |
| نسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي% | 11.7 | 9 | 10.6 | 8.8 | 8.7 |

المصدر: موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن هناك تطورا في حجم القوى العاملة الإجمالية وحجم القوى العاملة في القطاع الفلاحي،فهي في إرتفاع مستمر طيلة الفترة 2011-2013 وهذا يرجع لاستجابة سوق لعمل للإصلاحات الفلاحية التي شهدتها الفترة والتسهيلات التي منحتها الدولة في هذه الفترة للفلاحين وصغار المستثمرين إلا أنها بدأت بالتراجع بداية من سنة 2014 وهذا بسبب هجرة قوى العمل من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الأخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل وكذلك عدم توفر الإمكانيات المادية وانخفاض الدعم الفلاحي منها إلغاء إعفاء من الرسم على القيمة المضافة للعتاد الفلاحي في ايطار القروض وهذا نتيجة تراجع مداخيل و الهجرة الريفية نحو المدن.

[1]- قرومي حميد،معزوززكية،دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان:القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية،28-29 أكتوبر 2014،ص.59

[2]- دعماري زهير أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟! دراسة قياسية منذ سنة 1980 في 23و 24 نوفمبر 2014 جامعة الشلف

**4- مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الفلاحية:**

تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسن مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات، وهو ما نتناوله فيما يلي:[1]

**4-1- المساهمة في ترقية الصادرات:**

تعد مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات مؤشرا آخرا من المؤشرات المهمة للدلالة على أهمية القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم 04 : مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات 2000-2007 الوحدة :مليون دولار

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الصادرات الزراعية في الجزائر | 111.2 | 151.9 | 126.9 | 143.7 | 163.1 | 164.5 | 164.6 | 181 |

المصدر : د محمد يدو و أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية –حالة الجزائر- ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان:القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية،28- 29 أكتوبر 2014 ص 85

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000 -2007 انتقلت فيها من 111.2 مليون دولار إلى 181مليون دولار, وهذا التطور كان بفضل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج الإنعاش الإقتصادي

**4-2- المساهمة في ترقية الواردات:**

إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات، غير أن ارتفاع أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية، نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع، ويظهر هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : مساهمة القطاع الفلاحي في ترقية الواردات 2000-2007 الوحدة: مليون دولار

| السنة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الواردات الزراعية في الجزائر | 2778.2 | 3024.5 | 3454.5 | 3560.6 | 4646.20 | 4538.6 | 4676.30 | 5277 |

المصدر : د محمد يدو و أ.سمية بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص86

[1]- د محمد يدو و أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية –حالة الجزائر- ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان:القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية،28- 29 أكتوبر 2014 ص 85-86

من الجدول السابق نلاحظ أن هناك ارتفاعا مستمرا في قيمة الواردات الزراعية من سنة إلى أخرى، حيث كانت 2778.2 في سنة 2000 لتعرف ارتفاعا مستمر وصل إلى 5277 مليون دولار سنة 2007 وهذا راجع إلى ارتفاع الأسعار الغذائية عالميا

**المطلب الثاني : مشاكل القطاع الفلاحي**

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها بسبب عدة مشاكل من بينها :[1]

**1– مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية :**

–التقليص العمدي من طرف الإنسان وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف والتبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية

– فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية

– انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقا

– التصحر تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر حيث انه حوالي 82.7 %من مساحة الجزائر متصحرة و 9.7 % مهدد بالتصحر

**2– مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية :**

–نقص العمالة الزراعية المدربة: على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم والتدريب فإن المشروعات الاستثمارية ما عادة تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري

– ضعف البرامج التدريبية: لا تخفي على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في اغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة

– انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي: لا خلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل

[1]– فوزية غربي الزراعة بين الاكتفاء و التبعية اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008/2007 ص 253–289

الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات

**3- مشاكل أخرى:**

- مشاكل التسويق: هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

- مشاكل متعلقة بالصادرات: تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

- مشاكل التسيير الإداري للزراعة: يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة

**المطلب الثالث : العوامل الواجب توافرها لنجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي:**

إن نجاح الإصلاحات في القطاع الفلاحي يتطلب القيام بمجموعة من الإجراءات التي يمكن حصرها في العوامل التالية :[1]

1- إن الإصلاحات الحالية وما نجم عنها من خوصصة شبه كلية للقطاع الزراعي، ورغم ما لهذه الإصلاحات من أهمية وآثارها إيجابية على القطاع الزراعي إلا أن نجاحها لبعث تنمية حقيقية في القطاع الزراعي مرهون ب:

1-1- تحويل عملية شراء وتوزيع وسائل الإنتاج وكذا تحويل السلطات الاحتكارية للهيئات الحكومية إلى القطاع الخاص، وتوفير الظروف الملائمة للحصول على الموارد المالية

وبالعملة الصعبة لتمويل مستلزمات الإنتاج الزراعي التي يتم استيرادها من الخارج مع ضرورة الاهتمام بالائتمان الزراعي وجعله يسير وفق ميكانيزمات السوق سواء تعلق الأمر بشروط منح القروض أو أسعار الفائدة

1-2- تحرير المنتجات الزراعية من القيود التي عرفتها من خلال دواوين التسويق التي أدت إلى ظهور السوق الموازنة والتي كانت تحقق أرباحا على حساب المنتج والمستهلك.

1-3- ضرورة توفير قوانين عقارية واضحة وشفافة تبيح الملكية الخاصة للأرض وتوفر شروط الحفاظ عليها، و في هذا الصدد تم إصدار قانون الإمتـياز و الذي يعتبر على أن تقوم الدولة بالتكفل بالبنية الأساسية كالنقل والمواصلات...الخ

[1]- د باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح - ، مجلة الباحث عدد 2003/02،جامعة الجزائر ،ص110

فالتغيير الرسمي للملكية الزراعية لا يكون له معنى حقيقي إلا من خلال إعادة تجميع الأراضي والأصول في وحدات يمكن تمليكها أو تأخيرها لمستغليها

2- ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحضى بالأهمية اللازمة رغم ماله من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي، فبينما نلاحظ أن ما يقارب5 مليار دولار تنفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية لا يتجاوز1.3 مليار دولار من حجم الإنفاق

3-إن التنمية الزراعية في الجزائر والتي واجهت إضافة إلى المصاعب السابقة الذكر مشاكل ارتبطت أساسا بقلة وسائل الإنتاج ونقص التموين بها إلى جانب قلة حماية الطاقة الإنتاجية وهذا ما يستلزم استصلاح الأراضي والتقليل من تركها بورا والاهتمام بالفلاحة الصحراوية والجبلية، كما أن التنمية الزراعية في الجزائر تتطلب العمل على تحديث وسائل الإنتاج الخاصة بالقطاع الزراعي، مع ضرورة التنسيق بين الزراعة والصناعة، إذ أن تطوير هذه الأخيرة لا يمكن أن يتم بمعزلة عن القطاعات الأخرى وخاصة الزراعة، ذلك أن زيادة حجم الصادرات الزراعية من شأنها أن تغطي تكاليف الواردات من السلع الإنتاجية والوسيطية والاستهلاكية الضرورية للصناعة إلى جانب تزويدها بالخامات الزراعية ذات الاستخدام الصناعي وبتعبير آخر فإن التنمية الزراعية يجب أن تساهم في تزويد الصناعة بالتراكم الرأسمالي والمواد الغذائية والخامات والسوق لتصريف منتجاتها أي السلع، كما أن التنمية الصناعية توفر للزراعة الأسمدة والمعدات والآلات وسوق للعمالة الفائضة

4-العمل على تطوير وتشجيع القطاع الزراعي من خلال سياسة زراعية شفافة وفعالة من شأنها أن تعيد الاعتبار لهذا القطاع بما يضمن استقرار اليد العاملة وتوضع حد للهجرة الريفية، هذه السياسة يجب أن تكون مدعمة بإتباع أساليب وتقنيات حديثة مع الاهتمام بمكننة الزراعة ووضع حد للطرق البدائية التقليدية والعمل على استغلال مياه الري من خلال توفير شبكات الري والصرف والسدود والجسور والاهتمام بالطرق الرئيسية والفرعية نظرا لأهميتها بالنسبة للقطاع الزراعي

5-العمل على توفير وسائل التخزين مع الاهتمام بربط التكوين بمتطلبات القطاع الزراعي إلى جانب تطوير جهاز التسويق وتعميم الإرشاد والبحث الفلاحي مع إيجاد صناعة تحويلية وغذائية لدعم الإنتاج الزراعي، إن جعل الزراعة من ضمن القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية يسمح بتخفيف من حدة التبعية الغذائية والوصول إلى هدف تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات مما يعيد للقطاع الزراعي أهميته ودوره الحقيقي، وهذا بعدما كان القطاع الزراعي في ظل التخطيط المركزي قطاعا متأخرا ومهشما في إستراتيجية التنمية المخططة

6– ضرورة تسوية مشكل العقارات الفلاحية : إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي عانى منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987م، وهذا ما تطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي، كما تطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي، ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

**خلاصة:**

تمثل التنمية الزراعية إحدى أقطاب التنمية الاقتصادية لما لها من أهمية في توفير الإنتاج الغذائي وزيادة الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد من الناتج الزراعي بصفة مستمرة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحقق من خلال استخدام مقومات التنمية الزراعية، المتمثلة في الموارد الطبيعية والموارد البشرية، وتراكم استخدامهم اعتمادا على مجموعة من المعايير الأساسية المتمثلة في معدل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، التي يتم الاستثمار الزراعي، وكيفية توليف عناصر الإنتاج، وعملية اختيار البرامج والمشروعات الزراعية، وسياسة الأسعار الزراعية التي تؤثر على العرض والطلب للمنتجات الزراعية، مما ينتج عنه الحصول على أقصى ناتج زراعي بأدنى تكلفة حدية له

وتناولنا مساهمة القطاع الفلاحي في التشغيل والاكتفاء الذاتي والناتج المحلي وترقية التجارة الخارجية، و بعض المشاكل التي تصيب القطاع الفلاحي واستنتجنا أن مساهمة الفلاحة في الناتج المحلي والتشغيل عرف تطورا في السنوات الأخيرة، بينما معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب

تم إعطاء نظرة عامة حول وضعية القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى غاية فترة الألفيات، والتي بدأت من مرحلة التسيير الذاتي الذي ظهر بعد الاستقلال، والذي ركز على الاشتراكية في ميدان الإنتاج ثم اقتسام الناتج بين الأفراد ثم تليه المراحل التي مر بها والمشاكل الذي تضمنها هذا القطاع المسير ذاتيا , وبسبب المشاكل التي عانى منها القطاع في هذه الفترة جاءت الثورة الزراعية كحل للتذبذب والتدهور الحاصل في هذه الفترة، ثم ظهرت إعادة الهيكلة نتيجة لمخلفات التسيير الذاتي، والطموح إلى تطوير القطاع الفلاحي، ثم تطرقنا إلى واقع الفلاحة في ظل الإصلاحات 90-99

# الفصل الثاني

# الإستراتيجية التنموية للقطاع الفلاحي الجزائري 2014-2000

تمهيد :

نظر للفشل الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال فترة التسعينات في تحقيق الأهداف المسطرة و على رأسها الاكتفاء الذاتي ,إضافة إلى ضعف القطاع في تحقيق التنمية فكان لابد من إيجاد إستراتيجية فلاحيه جديدة تنطلق من فكرة الأمن الغذائي بدلا من الاكتفاء الذاتي تسمح باستغلال جميع الإمكانات المتوفرة لدى القطاع مع رسم الأهداف القابلة للتحقيق في مدى المتوسط و الطويل

فلقد شهدت الجزائر عدة برامج تنموية(2000-2014) لنهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة النمو و كانت البداية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 ثم تلاه برنامج النمو الاقتصادي 2005-2009 و في الأخير برنامج الخماسي 2009-2014 حيث كان للقطاع الفلاحي نصيب هام من هذه البرامج و هذا إيمانا للدولة لأهمية التنمية الفلاحية للتحقيق الأمن الغذائي

ولهذا سنتطرق في الفصل إلى الاستراتيجة التنموية و المجهودات التي بذلتها الدولة الجزائرية و سنتطرق إلى الآليات المنفذة لهذه الاستراتيجة و كذالك تقييم ألنتائجها وارتأينا أن ندرس كل برنامج التنموي و تقييم نتائجه على حدي ولهذا توزيع الفصل إلى ثلاث مباحث التالية :

المبحث الأول : وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

المبحث الثاني: : مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009

المبحث الثالث : التجديد الفلاحي والريفي في ايطار برنامج الخماسي 2010-2014

## المبحث الأول : وضعية القطاع الفلاحي في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000–2004

وضعت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية **PNDA** كأجندة استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير و زيادة فعالية القطاع الفلاحي ومثلت مخطط الإنعاش الإقتصادي في ميدان الفلاحة

### المطلب الاول :عرض عام لمخطط الوطني لتنمية الفلاحيةPNDA

شرع في تنفيذه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (**PNDA**) في شهر سبتمبر 2000 من خلال محاولات النهوض بالإنتاج الفلاحي وتحسين مستوى المستثمرات الفلاحية وفي سنة 2002 توسع هذا المخطط ليشمل التنمية الريفية أيضا ويصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDA) .هذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر حيث تضم ما يقارب ½ فقراء الجزائر. وهذا لانخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي .[1]

ويدخل برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) في عملية دعم ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ,ولاستعادة الثقة بين المجتمع الريفي الحكومة.فمن خلال البرامج المكونة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ,يدخل المخطط الوطني ضمن ديناميكية النمو الفلاحي المدعوم ,مما يوفر له الظروف الملائمة حيث تمثلت الأهداف العملية من تحقيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في إعادة تنشيط الطلب ,ودعم الأنشطة التي تولد قيمة مضافة والفرص العمل , وإعادة تأهيل البني التحتية ,لاسيما تلك التي قد تساعد على استئناف الأنشطة الاقتصادية وتلبية احتياجات السكان الضرورية من اجل تنمية الموارد البشرية .[2]

فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية ,وبالتالي برنامج الإنعاش الاقتصادي ,يسمحان بضمان الانتقال النهائي من التسيير المخطط إلى تسيير طلبات الاستثمار الإنتاجي.

ويهدف المخطط أساسا الترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وادماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية زراعية مستدامة. هذا الأخير يهدف إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي للسكان وحماية الموارد الطبيعية,وتشجيع ودعم المزارعين كما يمكن حصر أهم أهداف هذا المخطط فيما يلي:[3]

---

[1]- مليكة جرمولي , السياسة الفلاحية في الجزائر و الإصلاحات الطارئة اليها (دراسة حالة البويرة) رسالة ماجستير ,كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 2005 ص 93

[2]- *آمال حفناوي ،تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح ،جامعة سطيف 1 11و12 مارس 2013 ص4*

[3]- *آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر* ص 5

- تحسين مستدام في مستوى الأمن الغذائي الوطني من خلال الانتاج الزراعي وتنويعه.
- والاستخدام الحكيم والمستدام للموارد الطبيعية.
- ابراز وتعزيز الميزة النسبية للانتاج من أجل التصدير.
- الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة قدرة القطاع الزراعي في العمالة من خلال تعزيز وتشجيع الاستثمار
- تحسين ظروف المعيشة والدخل للمزارعين

ولقد تضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي إجراءات إضافية محددة، تراعي القيود المناخية الزراعية بما في ذلك المناخ الجاف الذي يؤثر على جزء كبير من البلاد، والتخفيض اللازم من درجات الفقر والعزلة في المناطق الريفية، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتشمل هذه البرامج:

- ✓ برنامج تكثيف الإنتاج الزراعي الذي يشمل أساسا منتجات الاستهلاك الواسع والمنتجات ذات الميزة النسبية الموجهة للتصدير (برنامج التنمية حسب القطاع .)
- ✓برنامج تحويل نظم الإنتاج الذي يهدف إلى الاهتمام أكثر بظاهرة الجفاف في إطار نهج محدد.
- ✓برنامج حماية المستجمعات المائية(versants bassins) ، والتوسع في العمالة الريفية .
- ✓برنامج تطوير المراعي وحماية السهوب الذي يضع التركيز بشكل خاص على حماية النظام البيئي الرعوي، وتحسين إمدادات العلف وزيادة دخل السكان المحليين

وهناك نشاطات أخرى محددة تندرج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، مثل إنتاج البذور والنباتات للمحافظة على الموارد الجينية (الحاجة إلى إدماج المزارع التجريبية في هذا الدور والتي تدخل في إطار الشراكة مع الجمعيات الوطنية والأجنبية أو المختلطة)، من أجل التنمية الزراعية العضوية وتحسين القدرات التسييرية للإدارة الزراعية، وغيرها.

ويتكفل هذا البرنامج علاوة على ذلك بدعم تنفيذ إستراتيجية وطنية لمكافحة الفقر والعزلة، بما في ذلك مشاريع إختبارية للتنمية المحلية، المتعلقة بالزراعة، حيث تقع في ولايتي سوق أهراس وتيسمسيلت

**المطلب الثاني : آليات تنفيذ و تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية :**

**1- آليات تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**

لتنفيذ البرامج السابقة حدد المخطط تدابير ومناهج معينة خاصة بكل برنامج كما يلي:[1]

-بالنسبة لبرنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية: ففي إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني، تم توظيف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية (بذور، شتلات وفصائل حيوانية)، والمحافظة على الموارد الوراثية. وتطويرها لتصبح وحدات تجارب، مع زيادة توظيف التقنيات الحديثة. وتمنح الأهمية هنا للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي تملك فيها الجزائر قدرات نوعية تمكنها من جعل هذا المنتوج قابلا للتصدير ويستطيع مواجهة المنافسة في الخارج. كما تم إضافة نصوص دعم هذا البرنامج بواسطة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA)، تهدف إلى تبسيط الإجراءات وإعطاء شفافية وليونة كبيرتين لطرق الدعم وسبل الحصول على المساعدات الفلاحية الممنوحة للمستفيدين. بما يضمن الوصول إلى الأهداف المرجوة.

-بالنسبة لبرنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج: يتم تكييف الأنظمة الإنتاجية القائمة وتوجيهها لما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج، من خلال توجيه الزراعات (تحويلها)حسب المناطق (جافة وشبه جافة) وحسب المناخ الملائم لكل محصول. والهدف من إعادة تحويل الأنظمة الزراعية هو المساعدة في إيجاد نشاطات ذات مداخيل عالية أو على المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية.

-بالنسبة للبرنامج الوطني للتشجير: تم فيه توسيع عمليات التشجير، عن طريق إعادة تجديد الثروة الغابية، بغرس أشجار الفلين، والحفاظ على الأحواض المنحدرة للسدود، لكن مع إعطاء الأولوية للأشجار ذات الفائدة الاقتصادية كأشجار الزيتون والتين والكرز ...، والتي لها فائدة بيئية (الحفاظ على التربة)، وفائدة اجتماعية (توفير مداخيل للفلاحين)

-بالنسبة لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: م إدخال تعديلات على نظام المصادقة وتنفيذ المشاريع دفع وتيرة الانجازات في الميدان تشرك هذه التعديلات بطريقة مباشرة الولاة ومدراء المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات في عملية قبول تنشيط ومتابعة المشاريع

-بالنسبة لاستصلاح أراضي الجنوب والأراضي المحيطة بالواحات: استصلاح الأراضي المحاذية للواحات يدخل في

[1]- المنشور رقم 330المؤرخ في 18 جويلية 2000 المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص 74-77

برنامج الامتيازات، أما الاستصلاحات الكبرى والتي تتطلب وسائل وتقنيات وتكاليف فإنها تفتح لاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتقوم الدولة لإنجاح كل هذه المشاريع الهامة، بوضع نظام للتأطير التقني يكون أقرب للفلاحين، حيث ينطلق من المستثمرة باعتبارها القاعدة الأساسية لعمليات الإنتاج الفلاحي .وبالتالي المختصون الإداريون والمهندسون والتقنيون، سوف يقومون بمهامهم في الميدان, لأن هذه الطريقة تقربهم وتجعل علاقتهم مباشرة مع المستثمرات، ويتم ذلك من خلال إنشاء خلايا على المستوى المحلي، دورها العمل على تحقيق الانسجام بين مختلف المشاريع التنموية التي تقوم بها لمستثمرات، والمخطط التوجيهي الذي يعمل على تهيئة الأرضية التي تقوم عليها الاستثمارات الفلاحية في الولاية، كما يتكفل هذا النظام بالتكوين والإرشاد والإعلام والاتصال.

**2- آليات تمويل برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

حدد لتنفيذ هذا المخطط آلية مالية خاصة، تتمثل في تفعيل مجموعة من الصناديق والهيئات الائتمانية والتي تتمثل في:[1]

-الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA) انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000,وهو موجه لدعم الاستثمارات الموجهة لتطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة.

-صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز :والذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998.

-القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية :حيث يذكر المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 أن "غيابه يعد من بين معوقات الاستثمار "، والذي انطلق عمليا مع بداية الموسم الفلاحي 2000-2001 الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي : موكل به مهمة التكفل بإنجاح البرامج حسب ثلاثة أبعاد تتمثل في كونه هيئة للإقراض والتأمين الاقتصادي، ومحاسب للصناديق العمومية.

حيث قدر الظرف المالي المخصص لدعم القطاع الفلاحي بحوالي 55.9مليار دينار,حيث خصص للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNRDA 53.4 مليار دينار، ولصندوق حماية الحظائر الصحية وحماية الصحة النباتية (FPZPP) 0.2مليار دينار، أما صندوق التأمين ضد الكوارث الطبيعية (FGCA) فخصص له 2.3 مليار دينار، وقد مثل هذا الظرف المالي 10.6 % من إجمالي الميزانية المخصصة لبرامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004.

[1]- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007. ص 257

**المطلب الثالث : أثر تنفيذ المخطط على القطاع الفلاحي الجزائري:**

بتحليل أثر المخطط على تطور القطاع الفلاحي، تثبت الإحصائيات الخاصة بالإنتاج لفترة تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، أهمية تطور الإنتاج في أغلب المحاصيل، حيث نمت الأهمية النسبية لتغطية الحاجات المحلية من السلع الزراعية والغذائية لتنتقل من 32% للفترة الممتدة من 1996 إلى 2000، لتصل 40 %للفترة الممتدة من 2000 إلى 2003 . وقد مكن المخطط من إدماج أكثر من 300 ألف مستثمرة فلاحية ضمن مختلف برامجه. وقد أشارت وثيقة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ديسمبر 2000 إلى أن المخطط يسمح بتعبئة موارد مالية استفاد منها القطاع الزراعي بمختلف برامجه وبلغت 164 مليار دج. .إضافة إلى ذلك فقد حقق القطاع الفلاحي نسب مساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي جيدة خلال تلك الفترة وصلت سنة 2003 إلى 11%.[1]

بالنسبة لرأس المال الإنتاجي: شجع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على إعادة الاعتبار للأراضي الزراعية، فقد ساهم في زيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث بلغت المساحة المستصلحة حتى نهاية سنة 2001 حوالي 345.236هكتار، أي ما يعادل 50.85 %من المساحة المقترحة المقدرة بـ 678.911 هكتار .ولقد سمح المخطط خلال الفترة (2000– 2003)إضافة 419 ألف هكتار إلى المساحة الزراعية المفيدة، كما زادت المساحات المسقية بـ 210 ألف هكتار .كما حقق المخطط في مجال استحداث مناصب العمل (2000–2004) عدد معتبر من المناصب [2]

الجدول رقم06 :تطور مناصب الشغل الفلاحية المحدثة للفترة– ( 2000–2004 ) الوحدة: منصب شغل

| السنوات | عدد مناصب الشغل المحدثة | النسبة% |
|---|---|---|
| 2000 | 142289 | %17.3 |
| 2001 | 170398 | %20.7 |
| 2002 | 163499 | %19.9 |
| 2003 | 179291 | %21.8 |
| 2004 | 166203 | %20.3 |

المصدر : *آمال حفناوي ، مرجع سابق الذكر ص9*

يتضح من الجدول أن المخطط حقق مناصب شغل خلال الفترة (2000–2004 )وصلت إلى 821680 منصب شغل، متجاوزة بذلك ما كان مقدرا له في المخطط بـ 121680 منصب أي ما نسبته 17.38 % وتعتبر

[1]- *آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر ص9*

[2]-- *آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر ص9*

سنة 2003 أفضل سنة حققت فيها الدولة أكبر نسبة للمناصب المحدثة بنسبة 21.8 %من مجمل المناصب المحدثة طيلة تلك الفترة وهي السنة التي وافق انطلاق تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .PNDAR فتوسيع مفهوم التنمية الفلاحية لتضمن التنمية الريفية يساهم في القضاء على البطالة وتدهور الأوضاع في الوسط الريفي. إذ أنه من بين 2000 مشروع للاستصلاح الجواري تمت المصادقة على 850 مشروع يمس ما يقارب 116000أسرة لفئة سكانية تتجاوز 800000 شخص. وعليه فالقطاع الفلاحي يشكل مصدرا مولدا للعمل، لكن يبقى المشكل الرئيسي هو ديمومة هذه المناصب.[1]

بالنسبة للإنتاج الفلاحي(حيواني ونباتي) كان للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية أثر بالغ في تحسنه، والجدول الموالي يوضح تطور أهم المنتجات الفلاحية خلال الفترة (2000–2004):

الجدول رقم07 : تطور بعض المنتجات النباتية خلال الفترة– ( 2000–2004 ) الوحدة: مليون قنطار

| السنـــة | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المتوسط 2001–2004 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 9.32 | 26.57 | 19.51 | 42.70 | 40.31 | 32.27 |
| البطاطا | 12.08 | 9.67 | 13.37 | 18.80 | 20.00 | 15.46 |
| البقول الجافة | 0.22 | 0.38 | 0.43 | 0.60 | 0.58 | 0.50 |
| الخضر الطازجة | 21.00 | 23.95 | 25.04 | 26.46 | 36.00 | 27.86 |
| الكروم | 2.04 | 1.96 | 2.40 | 2.51 | 2.84 | 2.43 |
| الزيتون | 2.17 | 2.00 | 1.92 | 1.68 | 4.69 | 2.57 |
| الحمضيات | 4.33 | 4.70 | 5.19 | 5.60 | 5.90 | 5.35 |
| التمر | 3.66 | 4.37 | 4.18 | 4.72 | 4.43 | 4.42 |

Source :Direction des statistiques agricoles et des systèmes d'information. M.A.D.R. Rapport sur situation du secteur agricole, 2006, Pour l'Années 2001-2006, p22 a p29

يتضح من خلال هذا الجدول أن الإنتاج نباتي شهد تطورات قيمة خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وبالتالي المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وتعتبر سنة 2000 بمثابة نقطة انطلاق قوية، وهذا إن دل على شيء فهو يدل على أن تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية كان له الفضل في النهوض بالإنتاج الفلاحي إلا أنه اصطدم بمشكلة ارتباطه بالتغيرات الجوية التي ورغم الجهود المبذولة في المخطط إلا أنها بقيت مشكلة الإنتاج الفلاحي الجزائري إلى يومنا هذا.

والملاحظ أن هناك منتوجات الزراعية تميزت بالاستقرار بل وحققت أحيانا تزايدا مستمرا، ويعود ذلك إلى العناية التي أولتها الدولة لتلك المنتجات، التي ترى فيها ميزة نسبية وفرصة للتصدير مثل التمر والحمضيات والكروم

[1]- *آمال حفناوي ،مرجع سبق الذكر ص9*

والبطاطا. وترجع الزيادة أيضا إلى أن تلك المنتجات هي من الزراعات المسقية التي لا يعتمد فيها على هطول الأمطار.

لذلك ومنذ بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الزراعية والريفية(PNDAR) ، ودعم الاستثمار في مجال الري من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA) ، ازدهرت تعبئة جميع موارد المياه السطحية والجوفية، وتم إدخال تقنيات جديدة لتوفير المياه للري. والملاحظ أن هناك توسع كبير في مساحات الأراضي المروية، إذ سمح هذا الأخير بزيادة المساحة المروية من 350000هكتار عام 2000إلى 793337هكتار في نهاية 2004، وذلك بفضل ترشيد استعمال المياه وتعبئة الموارد المائية في مخطط التكاليف، من خلال إدخال تقنيات الري الحديثة مثل الري المحوري، السقي بالتقطير ... لكن ورغم كل تلك الجهود المبذولة لكنها ظلت غير كافية خاصة عند مقارنتها بالمساحة الواسعة الصالحة للزراعة بالجزائر .[1]

كما شهد المنتوج الحيواني كذلك تطورا ملحوظا منذ ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، فلقد أخذت أعداد الماشية في التزايد طيلة الفترة(2000– 2004)، حيث أن للجزائر ثروة حيوانية معتبرة، إذ بلغ متوسط العدد الاجمالي للمواشي في الفترة (2000– 2004) بأكثر من 23300 ألف رأس،وهذا راجع إلى الاجراءات التي قامت بها الدولة ضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بخصوص هذا المنتوج، إذ ركز المخطط على إعادة الاعتبار للمناطق السهبية وللمساحات الرعوية من أجل توفير الأعلاف اللازمة لتغذية المواشي. وهذا التطور الملحوظ في عدد رؤوس الماشية ساهم في توفير كميات جيدة من اللحوم الحمراء شهدت هي بدورها تزايد مستمر وبكميات معتبرة طيلة فترة (2000– 2004)، وكذلك كانت حصيلة سنة 2004 من باقي المنتجات جيدة (اللحوم الحمراء والبيضاء والبيض والعسل والحليب) بما يلبي الطلب المتزايد على هذه السلع.[2]

وكان للمخطط الوطني كذلك أثر جيد على زيادة قيمة الصادرات الغذائية الوطنية، فرغم كونها ضئيلة جدا مقارنة بالواردات الغذائية. فالجزائر ما تزال تستورد شهريا ما يعادل 10ملايين دولار من اللحوم المجمدة، ومن الحليب ما قيمته 483 مليون دولار في سنة 2004، لتغطية الاحتياج من هذه المادة الحيوية، حيث يغطي الإنتاج الوطني نسبة الثلثين ,إلا أن الصادرات الغذائية شهدت تقدما ملحوظا يحسب للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، حيث

[1]– *آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر ص* 10

[2]– *آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر ص ص* 10

ارتفع من 31 مليون دولار سنة 2000 إلى 59 مليون دولار سنة 2004، ورغم ذلك تبقى هذه النسبة ضئية جدا مقارنة بإجمالي الصادرات حيث تمثل فقط 0.18[1] % .

**المبحث الثاني : مخصصات القطاع الفلاحي ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة ( 2005–*2009*)**

تم خلال الفترة ( 2005– 2009) إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي معززا ببرامج تكميلية خاصة لتنمية مناطق الجنوب والهضاب العليا، من أجل دعم مستويات النمو، بميزانية قيمتها 17000 مليار دينار أو ما يعادل 240 مليار دولار أمريكي موجهة لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية والاستجابة للحاجيات الاجتماعية. وهذا من أجل إكمال مسيرة الإنعاش الاقتصادي التي كانت تنفذ وفق المخطط السابق .

**المطلب الأول: مضمون برامج دعم النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي (2005–2009)**

كانت أهم أعمال برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة (2005–2009) في مجال الفلاحة تلك المتعلقة بزيادة فعاليات وسبل تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية .سعيا من الدولة لتحقيق تنمية زراعية مستدامة تراعي الأسس البيئية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى دعم الإنتاج الوطني وتوفير الظروف اللازمة لنموه ودفعه لدخول السوق العالمي وبكفاءة، آخذة في الاعتبار المتغيرات العالمية .حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي 300 مليار دينار جزائري من أجل إنجاز الأعمال التالية:[2]

- تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج؛
- مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربة المواشي وتطويرها
- حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي
- تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها
- تهيئة المرافق الإدارية والتجهيزات والمعلومات

وستوجه الإعانة والحوافز العمومية لتنمية الفلاحة نحو ما يلي:

- تحسين نتائج المستثمرات من خلال هيكلة الفروع وتعميم التكوين والإرشاد؛
- تنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها ولاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، مع السهر على حماية التراث الجيني
- الدعم الانتقائي والانتقالي لعمليات تحول النشاط و إعادة توجيه القدرات الفلاحية

[1]– *آمال حضناوي ،مرجع سابق الذكر ص* 11

[2]– مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005–2009–، أفريل 2005، ص 38

- تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتجين والصناعة الغذائية الفلاحية، وترقية منظومات الضبط المهني والمشترك بين المهن، وتعزيز طاقات غرف الفلاحة ودورها
- ترقية الصادرات الفلاحية ولاسيما منها المنتوجات المحلية والفلاحية الحيوية( البيولوجية)وحمايتها عن طريق ترتيب التصديق والتنويع
- تعزيز استحداث مناصب الشغل في القطاع الفلاحي من خلال دعم اندماج الشباب ذوي الشهادات وكذا الإدماج الفعلي للتشغيل الفلاحي ضمن ترتيب الحماية الاجتماعية؛
- تطوير وسائل مكافحة الآفات الزراعية بما فيها الجراد والطفيليات والوقاية منها، بما في ذلك رد الاعتبار إلى وسائل العمل الجوي

والجدير بالذكر كذلك أن الحكومة تقترح خلال هذه الفترة بالنسبة للعقار الفلاحي وضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي تشريعا يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، سيسمح بإقامة صلة متينة بين الأرض ومستغليها، وسيقضي إلى حماية هذه الثروة الوطنية من تحويلها عن طابعها الأصلي، وسيسهل للفلاح في نهاية المطاف عملية الحصول على القرض الضروري لتنمية النشاط الفلاحي[1]

ويرافق إنعاش الفلاحة مواصلة بذل الجهود في مجال التنمية الريفية، ولاسيما من خلال:[2]

- دعم النشاطات المدرة للمداخيل والمستحدثة لمناصب الشغل، والإنتاج المساهم في تحسين الأمن الغذائي للعائلات
- مواكبة التنمية بالحصول على وسائل التقنية وعلى قروض
- برامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل و تحافظ على الوسط الطبيعي؛
- تعزيز عملية حصول سكان الأرياف على الخدمات الأساسية( الماء والكهرباء والغاز)ومواصلة برامج الإسكان الريفي

[1]- يسمينة زرنوح، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص 190

[2]- يسمينة زرنوح نفس المرجع السابق ص 188

**المطلب الثاني :تقييم نتائج برنامج دعم النمو الاقتصادي على القطاع الفلاحي :**

إن استعادة التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية وتعزيز النمو الاقتصادي بدآ يسجلان نتائج محسوسة في مختلف دوائر النشاط .فقد عرف قطاع الفلاحة الذي يكتسي بعدا استراتيجيا ضمن الاقتصاد الوطني ويستفيد من برامج تنموية طموحة نموا مضطردا إذ ارتفع من 1.9 % سنة 2005 إلى5 % سنة 2007.[1]

ولقد سجل الإنتاج الفلاحي ارتفاعا قيما، حيث انتقلت قيمته من 359 مليار دينار سنة 2000 إلى 668 مليار دينار في 2006 . وكذلك زيادة في القيمة المضافة الزراعية من 322 مليار دينار إلى 548 مليار دينار خلال نفس الفترة، وتمثلت متوسط نسبة مساهمة القطاع الفلاحي 8% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا .وقد تحقق هذا الأداء على الرغم من الانخفاض الكبير في ميزانية القطاع عام 2006 (73 مليار دينار في 2006 مقابل 79 مليار دينار في عام 2005 )إذ بقيت عند نسبة 3 % من الميزانية الوطنية للعام الثالث على التوالي ولقد استحدث القطاع الفلاحي خلال الفترة (2005–2009) مناصب شغل معتبرة كما يبينه الجدول الموالي:[2]

الجدول رقم08 : عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة ( (2005–2009) الوحدة :منصب شغل

| السنوات | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مناصب الشغل المستحدثة في إطار استثمارات منجزة في قطاع الفلاحة | 132428 | 104323 | 101977 | 83903 | 243854 | 666505 |
| مناصب الشغل المستحدثة الإجمالية | 684561 | 861688 | 899654 | 1124761 | 1459898 | 5030562 |
| النسبة% | 19.34 | 12.11 | 11.34 | 7.46 | 16.70 | 13.25 |

المصدر : :*آمال حفناوي ،مرجع سابق الذكر ص13*

شهدت الجزائر في سنة 2009 فتح مناصب شغل فلاحية معتبرة، حيث انتقل عدد المناصب المستحدثة في إطار الاستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة من 132428 منصب عمل سنة 2005 إلى 243854 منصب عمل سنة 2009 ، أي أكثر منها بحوالي 111426 منصب شغل، وفي نفس الوقت أكبر من السنة التي سبقتها 2008 بحوالي 159951 منصب شغل وهذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية الجيدة التي شهدتها الجزائر في

[1]- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر *ص13*

[2]- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 13

تلك السنة، حيث حققت نموا في العديد من المؤشرات الاقتصادية والتي كان معدل النمو الزراعي أهم المساهمين فيها

أما فيما يخص استخدامات الأرض فقد واصلت الدولة جهودها لاستصلاح الأراضي الزراعية ساعية إلى توسيع هذه الأراضي وزيادة مساحاتها عبر كامل التراب الوطني، معتمدة في ذلك على برنامج استصلاح الأراضي بالامتياز نظرا لما لاقاه هذا البرنامج من نجاح في زيادة المساحة الزراعية، فلقد تم سنة 2005 إضافة 9 مشاريع لاستصلاح مساحة تقدر ب1,710 هكتار عن طريق منح الامتياز، وزادت هذه المشاريع أكثر في سنة 2006 حيث فتح . 17 مشروع لاستصلاح 7,512 هكتار،ورغم هذه الزيادة معتبرة إلا أنها لم تصل إلى الحد الذي وصلت إليه في الفترة (2000–2004)وهذا نظرا لكون الفترة (2000–2001)استفادة من الحد الأقصى لعدد هذه المشاريع بتكاليف باهظة وكون العديد من هذه المشاريع مقدمة من السلطات المحلية.[1]

وسجلت المساحة المسقية تزايدا ملحوظا وهذا إن دل على شيء فهو يدل على النجاح النسبي للخطط الوطنية في ترشيد استخدام المياه ومساعيه لزيادة المساحات المروية، إذ بلغت المساحات المروية سنة 2005 ما مساحته 825,206 هكتار، لترتفع سنة 2006 حتى 835,197 هكتار.[2]

وأما فيما يخص الاستثمارات المنجزة خلال فترة تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي فقد أنجز العديد من المشاريع الفلاحية، حيث تم خلال الفترة(2005–2009) توسيع المساحة الصالحة للزراعة بمقدار 235510 هكتار، وتم خلال نفس الفترة غرس 156512هكتار أشجار مثمرة وكروم، بينما امتدت الزراعة الرعوية على مساحة 150865 هكتار .كما تم في إطار التنمية الريفية فتح مسالك لفك العزلة تصل إلى 5470 كلم خلال هذه الفترة.[3]

هذه الإجراءات وغيرها ساهمت في نمو الإنتاج الفلاحي( النباتي والحيواني )الجزائري في هذه الفترة، فلقد شهد عدد من المنتجات تزايدا مستمرا رغم الظروف السيئة التي وصفت بها بعض السنوات، خاصة البطاطا التي شهدت تطورا جيدا حيث ارتفعت الكمية المنتجة منها من 1646670 ألف طن في متوسط الفترة (2000–2005) إلى2636060 ألف طن سنة 2009 أي ما يقارب المليون طن .إذ أن الجدير بالذكر أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية

[1]- -*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 14

[2]- -*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 14

[3]- -*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 15

إفريقيا من حيث إنتاج البطاطا في موسم (2008/2007) حسب ما أفاد به تقرير منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة " FAO " للسنة 2009 حول حجم الإنتاج العالمي من هذه المادة الواسعة الاستهلاك.[1]

وتجدر الاشارة كذلك إلى أن إنتاج الحبوب وصل إلى 10 مليون قنطار خلال الموسم الفلاحي(2008-2009) أي بمعدل مردودية قدرت بحوالي 16.5 قنطار في الهكتار، وهي الحصيلة الأولى من نوعها التي تحققها الجزائر منذ الاستقلال فيما يتعلق بالمنتوج الزراعي وعرفت بدورها المنتوجات الفلاحية الأخرى خلال نفس الفترة نتائج ايجابية، على غرار الزيتون الذي حقق إنتاجه زيادة في حدود 93% [2].

أما بالنسبة للمنتوج الحيواني فقد شهد نموا جيدا، خاصة اللحوم بنوعيها الحمراء والبيضاء حيث أن اللحوم الحمراء شهدت تطورا ملحوظا في تلك الفترة مقارنة باللحوم البيضاء التي شهدت اضطرابات عديدة في الانتاج سببتها عوامل وظروف مرت بها الجزائر وترجع الوضعية الجيدة نسبيا لمنتوج اللحوم الحمراء أساسا لتزايد عدد رؤوس الماشية خلال الفترة (2005-2009)، حيث سجلت سنة 2009 ثروة حيوانية معتبرة تمثلت في 168244 ألف رأس من الأبقار و2140459ألف رأس من الأغنام و 396212 ألف رأس من الماعز و 30112 ألف رأس من الإبل.

ولقد انعكست هذه المستويات إيجابا على تراجع الفاتورة الغذائية خلال العام 2009 إلى أكثر من 2 مليار دولار، حيث سجل معدل استيراد الحبوب والدقيق والقمح إلى غاية الأشهر التسعة الأولى من سنة 2010 انخفاضا كبيرا بنسبة 40.90 بالمائة، حيث تراجعت الفاتورة من 7813 مليون دولار خلال سنة 2008 إلى 5863 مليون دولار خلا سنة 2009 . وكذلك يلاحظ تواصل ارتفاع الصادرات خاصة سنة 2008 حيث وصلت إلى 119 مليون دولار بعدما كانت لا تتجاوز 88 مليون دولار في السنة التي سبقتها.

[1]- -*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 15

[2]- -*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 15

## المبحث الثالث : التجديد الفلاحي والريفي في ايطار برنامج الخماسي (2010-2014)

استفاد القطاع الفلاحي ضمن المخطط الخماسي (2010-2014) من غلاف مالي يقدر بحوالي 1000 مليار دينار من الموارد العامة الاجمالية، أي ما يقدر ب 200 مليار دينار سنويا، من أجل تنفيذ مختلف التدابير والإجراءات اللازمة لتحفيز الاستثمار الخاص ولدعم سياسة التجديد الفلاحي والريفي .[1]

### المطلب الاول :عرض مضمون سياسة التجديد الفلاحي والريفي :

التجديد الفلاحي والريفي خيار استراتيجي أطلق رسميا في أوت 2009 تؤكد هذه السياسة من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ 1962 أي" التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل ."وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا .وتهدف إلى إعادة تنظيم مختلف أجهزة التأطير الموجودة عن طريق تثمين التجارب ومواجهة التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي .وتقوم هذه السياسة في مجملها على ثلاثة ركائز رئيسية:[2]

**الركيزة الأولى :التجديد الفلاحي**

ركز على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان وبصفة دائمة الأمن الغذائي للبلاد، ويهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع .حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010-2014 أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي، حيث تخصص هذه الموارد المالية فيما يلي :

- تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة، والتسميد والري والبذور والشتلات ... بالنسبة للحبوب والحليب والبطاطس واللحوم
- تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطس وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى.

---

[1] -- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 16

[2] --- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 16-17-18

**الركيزة الثانية :التجديد الريفي:**

تهدف هذه السياسة إلى ضمان التسيير الدائم للموارد الطبيعية وتكفل الفاعلين المحليين في الميدان بالأعمال التالية :حماية الأحواض المنحدرة، تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر، حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي ولم تعد هذه السياسة سياسة قطاعية فقط، بل وطنية من خلال اتصالها ب 21 وزارة ممثلة في اللجنة لوطنية، ومصادقة الحكومة على المخطط جاءت في سياق مواصلة الأهداف المسطرة للنهوض بالريف الجزائري الذي خصصت له وزارة الفلاحة 60 مليار دينار سنويا وهو ما يمثل 20 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع الفلاحي، في حين إن القطاعات الأخرى مجتمعة خصصت لمخطط التنمية الريفية 300 مليار دينار حيث تم فتح مشاريع محلية للتنمية الريفية المتكاملة، تشمل ما يلي:

- تحديث وإعادة تأهيل القرى، مع تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق الريفية
- حماية وتعزيز الموارد الطبيعية
- حماية وتعزيز الثروات الريفية الملموسة وغير الملموسة .ومن أجل مزيد من العقلانية والفعالية سيتم في هذا الإطار إعادة تركيز البرامج على حماية الموارد الطبيعية، السهلية والصحراوية، بما في ذلك الغابات.

**الركيزة الثالثة :برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية**

تأتي هذه الركيزة كرد على الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ السياسة الجديدة، فيما يتعلق بعنصر المعرفة والتحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة .حيث ترمي هذه الاستراتيجية إلى تحسين قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين( الفلاحين والمربين والمتعاملين والمسهلين والإدارة والبنوك والتأمينات .)...ويعزز هذا البرنامج إمكانيات السلطات الوطنية للصحة النباتية والبيطرية والغابية وكذا وسائل التنشيط والمراقبة وعصرنة أنظمة الإعلام والاتصال للإدارة الفلاحية .فمن اللازم تزويد المربين والمتعاملين الاقتصاديين بالتكنولوجيا والمهارة لجعل الإنتاج يستقر عند مستويات مرتفعة، والعمل على تطوير زراعة عصرية مستدامة. وتصميم هذا البرنامج يتبع النهج الديناميكي حيث يسمح بدمجه كلما اقتضت الضرورة، مع الإجراءات الجديدة لتلبية الاحتياجات المعرب عنها أثناء تنفيذ برامج السياسة القطاعية.

- خصص لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني في المجال الفلاحي ضمن المخطط الخماسي 2010–2014 ظرف مالي يقدر ب 24 مليار دينار سنويا – .ويركز هذا البرنامج على قسمين رئيسيين هما :

-تعزيز القدرات البشرية حول مختلف أنشطة التنمية والتطوير والتدريب والتوجيه في مجال هندسة الإنتاج والتسويق والتنظيم والتظاهرات العلمية، والعمل على تطوير مراكز التميز.

-تقديم المساعدة التقنية والقدرات الإدارية لوحدات الإنتاج الزراعي من أجل تحسين الأداء الإنتاجي ومساعدة الوحدات الإستراتيجية الاقتصادية لتعزيز قدراتها الإنتاجية عقود النجاعة :تم تحديد القيم المرغوب الوصول إليها على الصعيد الوطني، ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي، حيث تهدف أساسا إلى ما يلي:

- تحسين المعدل السنوي لنمو الانتاج الفلاحي :من 6٪ في(2000-2008) إلى8.33 ٪ خلال.(2010-2014)
- نمو الانتاج وتحسين ادماجه وجمعه :تثبيت انتاج الحبوب ب 54 مليون قنطار سنويا، وزيادة انتاج الحليب إلى3 مليار لتر
- تعزيز التنمية المستدامة والمتوازنة للأقاليم الريفية وتحسين الظروف المعيشية لسكان الريف :من خلال 10200 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة في 2200 منطقة ريفية ل 730000 . أسرة ريفية، أي ما يقارب 4500000 نسمة، وتهدف هذه المشاريع أيضا إلى الوصول إلى أثر حول حماية وتثمين 8 ملايين هكتار متواجدة في المناطق الجبلية والمساحات السهبية والمناطق الصحراوية؛
- النهوض المستدام بالجهاز الصناعي الوطني وتحسين الادماج الزراعي الصناعي ضمن الفروع
- استحداث مناصب الشغل ( 750000 . معادلة مناصب دائمة )لا سيما في المناطق الفقيرة والمحرومة فيما يخص استحداث فرص مناصب الشغل ومداخيل خارج الفلاحة.

**المطلب الثاني : آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي :**

من أجل تحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي تم تحديد أربع برامج تستند على الأدوات التالية:[1]

**1- نظام المعلومات لبرنامج دعم الإنتاج الريفي:**، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطارعملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.

**2-النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستديمة:** لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مختلف المناطق .يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق، توجيه وبرمجة التدخلات وتقييم مشاريع التنمية المختلفة

[1]-وزارةالفلاحة والتنمية المحلية , مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض افاق ماي 2012 ص 10

**3–المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر**:، من اجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى . وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن

**4–عقد كفاءة للتنمية الزراعية**: تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية .يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيرات في معدل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

**5–عقد كفاءة للتنمية الريفية**: تم توقيعه مع محافظات الغابات، والغرض منه تحديد المساحات الريفية المعنية، تحديد المجتمعات الريفية التي يغطيها المشروع( الأسر)، تحديد الأثر على الحماية وتثمين الموارد الطبيعية .تقييم الأداء يستند على عدد المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة المشعرة والمنفذة، توسيع مجال الإنتاج، حماية الموارد الطبيعية وعدد فرص العمل التي تم استحداثها

وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع من خلال تطبيق سلسلة من برامج التنمية حسب كل قسم كما يلي:[1]

ا) **برنامج تكثيف الإنتاج**: يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010–2014 إلى تحقيق إنتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، 34.4 مليون قنطار منها تكون من منتوج القمح .فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

ب) **البرنامج المتخصص( البذور والشتلات)**:يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

– ضمان معدل تغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة تستطيع تلبية احتياجات مختلف برامج التكثيف؛

– إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة؛

– ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء احتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للانطلاق

**ت ) برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه**: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم اقتصاد المياه في الحقول المنتشرة على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000 هكتار تحويل النظم التقليدية و 183000 هكتار مخططات جديدة

ث ) **برنامج التجديد الريفي**: أهم المشاريع المبرمج تنفيذها في هذا المجال والمقدرة ب 10200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010–2014 تتم من خلال ما يلي:

[1]- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 20–21–22

الجدول رقم09 :مشاريع التجديد الريفي المبرمجة للفترة ( 2010-2014)

| البلديات | المواقع | الأسر | السكان المعنيين | مناصب الشغل | المساحات المعالجة (هكتار) | الاستصلاح عن طريق الامتياز (هكتار) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1169 | 2174 | 726820 | 4470900 | 1000000 | 8192000 | 250000 |

المصدر : -*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص21

ج ) برامج أخرى :إلى جانب البرامج التي سبق ذكرها، تتكون هذه السياسة الجديدة من برامج أخرى تتمثل فيما يلي:

- برنامج إنتاج الحليب
- برنامج متخصص لتكثيف إنتاج البقوليات الغذائية؛
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج البطاطا
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الطماطم الصناعية
- برنامج تنمية وتطوير إنتاج الزيتون
- برنامج تنمية وتطوير زراعة النخيل

أما بالنسبة لبرنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فقد أوكلت مهمة تنفيذه لمختلف معاهد التكوين التابعة للدولة والمقدرة ب 13 معهدا متخصصا، حيث سيتم إعداد برامج تكوينية لصالح هذه الفئات بهدف تقوية معارفهم ورفع مستوى الأداء والممارسات، وذلك بالموازاة مع دمج هذه العملية في جهاز الإرشاد الفلاحي، حيث ستستفيد الفئات المعنية من لقاءات تحسيسية وتوعوية وإسداء المشورة للفلاحين .كما يعتمد برنامج تأهيل القدرات البشرية والدعم التقني أيضا على القطاعات التكوينية الأخرى على غرار التكوين المهني والتعليم العالي وذلك ضمن خطة مندمجة تساهم في رفع مستوى الأداء التطبيقي للتقنيات الفلاحية والتسييرية كما ترتكز الخطة على المعاهد التقنية بمختلف محطاتها البالغ عددها 67 محطة على المستوى الوطني بما في ذلك المرشدين الفلاحيين البالغ عددهم 1371 مرشد على المستوى الوطني، وكذا المنشطين التابعين لمصالح الغابات المقدر عددهم ب 1059 منشط والذين يتولون عملية متابعة وتسهيل انجاز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية.

ومنذ ذلك التاريخ شهدت الجزائر إطلاق سلسلة من التدابير والإجراءات المرافقة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهذا من خلال وضع الآليات الضرورية لتأمين مولدي الثروات فيما يخص العقار والتمويل من خلال إنشاء آليات قانونية لتأطير العقار الفلاحي وأدوات تسهل استفادة المتعاملين من التمويل البنكي.

فمن المقرر أن يعمل التغيير في نمط استغلال الأراضي الفلاحية الذي انتقل من حق التمتع إلى الامتياز على إنعاش القطاع بصفة مستديمة . كما يزيح القانون الجديد عراقيل عديدة أمام الاستثمار والشراكة بغية تنويع الإنتاج الفلاحي وضمان اندماج أفضل في الاقتصاد الوطني. ويحمي القانون الأراضي الفلاحية من النهب، ويكرس حق الامتياز من خلال عقد الامتياز الذي تدوم صلاحيته 40 سنة، كنمط استغلال للأراضي الفلاحية الجماعية والمستثمرات الفلاحية الفردية المنشأة منذ سنة . 1987 . حيث تشير إحصائيات الوزارة إلى أن الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة تتربع على مساحة 2.8 مليون هكتار أي 35 % من المساحة الفلاحية الصالحة .وتم منح أكثر من 2.5 مليون هكتار لما يزيد عن 218000 منتج ينتمون إلى 96629 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية .ويعتبر الملاحظون أن هذا القانون يضع حدا للنقاش الطويل حول مصير الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة الذي استغرق مدة طويلة تم خلالها تحويل هذه الأراضي لاستعمالها لأغراض أخرى وبيعها بأثمان رخيصة في سوق العقار الفلاحي..

وتتعلق تسهيلات الحصول على التمويل البنكي طور بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من القروض الميسرة :قرض الرفيق( قرض موسمي)، قرض التحدي( خاص بالتجهيز)،قرض فدرالي( نوع من قرض التحدي)، قرض الممون، قرض ايجاري( موجه للتجهيز بمعدات لفلاحة والسقي)، قرض السكن الريفي .والتي بدورها بدأت تظهر نتائجها جليا، حيث بدأ الفلاحون يحققون محاصيل أكبر لاسيما منتجي الحبوب.

**المطلب الثالث : تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010–2014) :**[1]

تم خلال فترة تنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي تحقيق نتائج قيمة فيها ما لم يصل بعد للمستويات المطلوبة والمقررة في عقود النجاعة ، حيث أن الجدير بالذكر أنه سنة 2015 تم استحداث 921678 منصب شغل في القطاع الفلاحي وحده[2]، .وقدرت قيمة الاستثمارات المنجزة خلال سنة 2011 والبالغ عددها 24.350مشروع ب 47.369 مليون دينار

[1]--*آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص23-24-25

[2]- موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء ,حسابات الوطنية مجلد رقم 730

ولقد تم خلال نفس السنة غرس أشجار فواكه وكروم على مساحة 455 45 هكتار بالإضافة إلى وترقية حوالي 13000 مستثمرة فلاحية، زراعات رعوية على مساحة833 8 هكتار، فك العزلة من خلال فتح طرقات على طول 645 كلم، بالإضافة إلى 686 مشروع لمكافحة التصحر، ومساحة 595 39 هكتار حراج وغابات

ولقد سجلت المساحة المسقية ارتفاعا محسوسا من 936.862 هكتار سنة 2009 إلى 1004530 هكتار سنة 2011 أي بزيادة تقدر ب 67.668 هكتار، مع العلم أنه الهدف المقرر ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي هو بلوغ المساحة المسقية مساحة 1.6 مليون هكتار في أفق 2014.

هذا ما ساهم في التطور الجيد للمنتوج الفلاحي عموما، حيث انتقلت قيمة الانتاج الكلي من 1015 مليار دينار سنة 2010 إلى 1771 مليار دينار سنة 2014 [1] الشيء الذي أثر ايجابا على قيمة الصادرات الغذائية حيث بلغ سنتي 2010 و 2011 ما قيمته 153 مليون دولار أمريكي و 355 مليون دولار على التوالي، وهي قيمة جيدة لم يتم الوصول إليها طيلة العشر سنوات السابقة، حيث حققت نسبة صادرات المواد الزراعية مقارنة بالواردات قفزة نوعية حيث وصلت في هتين السنتين إلى 5.2 % و 3.6 % على التوالي من واردات المواد الغذائية، مقابل 1.9 % سنة 2009 إلا أنها لم ترق بعد إلى مستويات طموحات سياسة التجديد الفلاحي والريفي، مما يعني أن الجزائر ما زالت دائما تحت رحمة التبعية الغذائية للخارج[2]

الجدول رقم10 :تطور إنتاج أهم المنتجات النباتية والحيوانية خلال الفترة (2009-2011) الوحدة :مليون قنطار

| السنة | متوسط الفتر (2000-2008) | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 29.7 | 61.2 | 45.6 | 42.5 |
| الحليب( مليار لتر) | 2 | 2.39 | 2.7 | 2.93 |
| البطاطس | 17 | 26.8 | 33 | 38.6 |
| الحمضيات | 5.8 | 8.44 | 7.88 | 11.1 |
| التمور | 4.72 | 6.01 | 6.45 | 7.24 |
| الزيتون | 2.5 | 3.11 | 3.11 | 6.1 |
| اللحوم الحمراء | 2.6 | 3.82 | 3.82 | 4.2 |
| اللحوم البيضاء | 1.95 | 2.85 | 2.85 | 3.36 |

المصدر :- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 24

[1]-نفس المرجع السابق

[2]-- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص 24

ويبين تحليل تطور نسبة نمو الانتاج الفلاحي الكلي أنه ارتفع ما بين سنتي 2001 و2011 ب 7.3 % يسلط هذا النمو الضوء على الحيوية المدعمة للقطاع الفلاحي .فحجم معظم المواد قد تضاعف مرتين او ثلاث مرات، غير أن هذا التحليل يخفي التغييرات الهامة من سنة إلى أخرى (7.4 % سنة 2008 و31.5 % سنة 2009)والجدير بالذكر أن نسبة النمو المسجل بالحجم للفترة(2009–2011) كان كالتالي 31.5 % سنة 2009 و8.5 % سنة 2010 و 10.6 % سنة 2011 ، وهي نسب جيدة مقارنة بالمعدل المرجو تحقيقه من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي والمقدر ب 8.33%

إن الوفرة الغذائية من حيث الحجم في تزايد مستمر، فخلال خمسين سنة تضاعفت من 1758 حريرة في اليوم لكل نسمة سنة 1962 إلى 3500 سنة 2011 .وعلى اعتبار أن السكان تضاعفوا أربع مرات خلال نفس الفترة فان الوفرة الغذائية تضاعفت 8 مرات .ولمواجهة هذا الطلب المتزايد فان الإنتاج الوطني عرف نموا مستقرا( 7 % سنويا في المتوسط خلال العشر سنوات الأخيرة)ويغطي قيمة 70 % من الوفرة الغذائية، إما 30 % المتبقية يلجأ لتغطيتها إلى الاستيراد[1]

أما بالنسبة للتنمية الريفية فلقد تمت الموافقة على 1222 مشروع جواري من بينها 4165 تم الشروع فيها، يخص 1241 بلدية، واستحدثت 133.880 منصب شغل، واستفادت منها 681.200 أسرة ريفية

ومن خلال تقييم حصيلة القطاع الفلاحي في السنوات الأخيرة اتضح أن المنتجين أصبحوا أكثر وعيا فيما يخص التحدي المرفوع لتحقيق الأمن الغذائي، لاسيما فيما يخص الحبوب إذ أن منتجي الحبوب حققوا نتائج ايجابية ملحوظة ومشجعة في العديد من المناطق، حيث وصل المردود المتوسط الوطني لزراعة الحبوب في الموسم الفلاحي 2009/2008 إلى17 قنطار في الهكتار و 16 قنطار في الهكتار في الموسم 2009/ 2010 وهو معدل لم يتحقق منذ سنة 2003 وهو ما دفع إلى إنشاء" نادي ال 50 قنطار "الذي يضم منتجي الحبوب المحققين لمردود تجاوز عتبة الخمسين قنطارا في الهكتار الواحد، إذ أصبح عددهم سنة 2012 إلى 173 منتج في حين لم يتجاوز عددهم عام 2011 , 48 منتجا و .17 فقط في العام الذي قبله.[2]

هذه الأمور مجتمعة أدت في زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام سنة 2010 حيث وصل إلى حوالي 9.75 %ورغم انه قليل الا انه ارتفع الى 12.22 في السنة 2015 وهو مؤشر مهم إلى حد ما[3].

[1]– *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص26

[2]– مرجع سابق ذكر ص26

[3]– موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء ,حسابات الوطنية مجلد رقم 730

إن النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الستة الأخيرة تعد هامة إذا ما نظرنا للتغيرات الحاصلة في البوادي وتحسن التغذية لجموع السكان .إن هذا التقدم يمكن أن يضاف إلى حساب تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى المعيشة .غير أن هناك عراقيل لازالت تقف في عائق تطوير القطاع الفلاحي تتعلق أساسا بالسياق الاجتماعي رغم النتائج الجيدة المحققة، إذ يجب الاستعداد لها والتفكير في تدابير للتأقلم معها والتقليص منها .فان الأزمة مالية آو تحولات ظرفية ونظرا للتبعية القوية للموارد النفطية، يمكن أن تشرع في تقليص أو توقيف كيفيات دعم القطاع الفئات المعنية والأضرار بتنفيذ برامج التجديد الفلاحي والريفي .وجدير بالذكر أنه هناك نقص في المعطيات المقدمة للمستثمرين والفروع الشيء الذي يعيق متابعة المداخيل التي تدرها المشاريع ومرافقة حاملي المشاريع في التسيير الدائم لنشاطهم، مما يستدعي ضرورة تعزيز قدرات تحليل النمو الاقتصادي على المستوى المحلي .وعليه ونظرا لأهمية وضخامة المشاريع المنفذة ضمن سياسة التجديد الفلاحي والريفي و الاظرفة المالية التي تدعمت بها ضمن برنامج توطيد النمو الاقتصادي فانه أصبح من الضروري على المسؤولين وكل الفاعلين في القطاع الفلاحي دعم وتنفيذ هذه السياسة بمرونة وصرامة في السنوات القادمة في برامج تنموية أخرى مع توافر روح الإبداع اللازمة لذلك .وهذا ما يبرز أهمية وضرورة تقوية ودعم برنامج تعزيز القدرات البشرية والمرافقة التقنية

ويمكن حصر أهم الإخفاقات التي سجلت على تطبيق برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني فيما يلي:[1]

- صعوبة السيطرة على تدفق التدريب والإرشاد
- مشاكل التشاور والتنظيم على مستوى القاعدة( على المستوى محلي)
- عدم التفاعل بين مديريات الفلاحة وبعض الغرف الفلاحية للولايات
- وجود انحراف في تعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني
- عدم وجود حافز( جزئيا )في تأطير أنشطة التوعية وتدابير الدعم المقدمة في إطار هذا البرنامج؛
- عدم وجود تقييم أثر التدريب والإرشاد
- عدم الكفاءة في التمكن من شبكات المعلومات والاتصالات

[1]-- *آمال حفناوي* ،مرجع سابق ذكر ص26

خلاصة :

كان القطاع الزراعي الجزائري بؤرة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، نظرا لأهمية الزراعة كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة .فقد مر القطاع الزراعي بعدة مراحل وصولا إلى مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو الاقتصادي، اللذين كانوا بمثابة دعم فعلي لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان . كشف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الهوة بين المخطط والواقع، وأن توفير التمويل وحده غير كفيل بتحقيق الأهداف .ورغم كون تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عانى من الكثير من المعيقات التسييرية والتقنية إلا أن العنصر الطبيعي هو المتحكم الأول في الإنتاج الزراعي جنبا إلى جنب مع العنصر البشري والمادي .لذلك فقد كان هذا المخطط متجددا مع كل برنامج إنعاش اقتصادي أو برنامج خماسي تضعه الدولة، تراعى فيه كل مرة النقائص التي تكتشف عند تطبيق المخطط الذي قبله، لذلك سارعت الدولة إلى استحداث سياسات جديدة ومبتكرة تراعي فيها التقنيات الحديثة والسلامة البيئية والعدالة الاجتماعية وهدفها الرئيسي النهوض بالقطاع الزراعي وزيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي.

# الفصل الثالث

# دراسة تطبيقية لبرنامج التجديد الفلاحي و الريفي لولاية مستغانم 2015--2010

تمهيد

بعد دراستنا في الفصل الثاني للبرامج التنموية وما حققناه من أهداف و نتائج ايجابية نوعا ما على مستوى الوطن خلال الفترة الزمنية 2000-2014 ارتأينا أن نقوم بدراسة تطبيقية برنامجا الأخير لبرامج التنموية المتمثل في برنامج التجديد الفلاحي و الريفي في ولاية مستغانم و يمكن التعرف من خلاله على جهود الدولة في مجال التنمية الفلاحية

وتعد مستغانم ولاية فلاحية بامتياز خاصة نوعية أراضيها كما أنها تتوفر على إمكانات طبيعية و بشرية, و من خلال هذه المعطيات نحاول في هذا الفصل أن نبين مجهودات الدولة في إطار برنامج الخماسي 2010-2014 و ما حققته من انجازات و الأهداف المسطرة والمساهمة في النمو الاقتصادي على مستوى الولاية

و تناولنا في هذا الفصل إلى إمكانات الطبيعية و البشرية و المجهودات المبذولة من طرف السلطات الفلاحية للولاية و كذلك النتائج المحققة , و ارتأينا أن نوزع الفصل الى ثلاث مباحث وهم كالأتي

المبحث الأول:بطاقة الفنية للولاية

المبحث الثاني : المجهودات و أساليب تنموية للولاية في ايطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

المبحث الثالث : تقييم القطاع الفلاحي للولاية في ظل برنامج التجديد الفلاحي و الريفي

## المبحث الأول:بطاقة الفنية للولاية مستغانم

### المطلب الأول:تعريف الولاية

تقع ولاية مستغانم في شمال الغربي للجزائر يحدها من شمال البحر الأبيض متوسط و من الشرق ولاية شلف و غيليزان ومن الجنوب ولاية معسكر ومن الغرب ولاية وهران

-المساحة الإجمالية للولاية : 226900 هكتار

- المساحة الفلاحية الإجمالية : 177310 هـ (78 % من المساحة الإجمالية للولاية) هذا مايدل على الطابع الفلاحي للولاية

-المساحة الصالحة للفلاحة :132268 هـ ( 74 % من المساحة الفلاحية الإجمالية)

-المساحة المسقية : 34479 هـ (26 % من المساحة الصالحة للفلاحة اي 19 % من المساحة الفلاحية الإجمالية) تعتبر نسبة ضعيفة على السلطات المحلية بذل جهد إضافي لرفع النسبة المسقية

**1-1) توزيع الأراضي حسب المناطق:**

المنطقة الجبلية: 51286 هـ( 38.77 % من المساحة الصالحة للزراعة ) تعتبر الزراعة فيها صعبة

منطقة الهضبة : 61494 هـ (51.03 % من المساحة الصالحة للزراعة) الزراعة فيها جيدة

المنطقة الشبه الجبلية : 13488 هـ( 10.12 % من المساحة الصالحة للزراعة ).فيمكن ممارسة فيها تربية المواشي

**2-1) توزيع الأراضي حسب الطبيعة القانونية :**

الأراضي التابعة للملك الخاص : 70830 هـ ( 50.16 % من المساحة الصالحة للزراعة)

الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة : 61438 هـ (49.84 % من المساحة الصالحة للفلاحة)

**3-1) المستثمرات الفلاحية** : العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية يقدر بـ 24722 مستثمرة تتوزع كالآتي :

الجدول رقم11 : عدد المستثمرات الفلاحية في ولاية مستغانم الى غاية ديسمبر 2015

| المستثمرات | العدد | نسبة % |
|---|---|---|
| المستثمرات الخاصة | 20290 | 82 |
| المستثمرات الفلاحية الجماعية | 1269 | 5 |
| المستثمرات الفلاحية الفردية | 2496 | 10 |
| المزارع النموذجية | 3 | 0.012 |
| المستثمرات الناتجة عن استصلاح الأراضي | 163 | 0.65 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

نلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص يستحوذ على اكبر مساحة أي 82% و هذا نتيجة تحول الجزائر من اقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق و كذلك إنشاء مستثمرات الفلاحية جديدة خاصة في بلدية الحسيان و فرناكة .

**المطلب الثاني: الإمكانات الفلاحية للولاية:**

نظرا للموقعها الساحلي و المناخ المعتدل فان ولاية مستغانم تمتلك إمكانات فلاحية مهمة و هي كالأتي :

**1-الموارد المائية:**

الآبار العميقة 30 (4 لتر/ ثانية)

الآبار: 10327 (1 لتر/ ثانية)

السدود : 3 الحجم الإجمالي165هكتمتر$^3$ منه 15 هكتمتر $^3$ سيخصص لسقي محيط 4300 هكتار قد تم إنجاز منه 1120 هكتار ودخل حيز الاستغلال.

الحواجز المائية: 3 (الحجم الإجمالي 900000 م$^3$)

الأحواض: 2192 (الحجم الإجمالي 219200 م$^3$)

- شبكة السقي:

السقي بالتقطير : 11700 هـ (34 % من المساحة الإجمالية المسقية) تعتبر قليلة بالنسبة لأهمية هذه العملية في المحافظة على المياه

السقي بالرش : 9509 هـ (27.5 % من المساحة الإجمالية المسقية)

السقي بالساقية 13270 هـ (38.5 % من المساحة الإجمالية المسقية) تعتبر هذه النسبة كبيرة و يجب تخفيضها و هذا لحد من تبذير المياه الذي يعتبر ابرز عامل في إنتاج الفلاحي

**2-تساقط الأمطار:**

ان زراعة الحبوب تعتمد بشكل كبير على الأمطار و لهذا إن زيادة نسبة تساقطه يؤثر بالإيجاب على المحصول و انخفاضه يؤثر سلبا على المحصول و سنحاول تطرق إلى كمية تساقط الأمطار في أربع السنوات الماضية كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم12 : كمية الأمطار المتساقطة بين فترة( 2012–2015)

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| كمية الامطار المتساقطة | 414 | 425 | 307.9 | 299.8 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

من الجدول نلاحظ أن هناك تناقص في تساقط الأمطار في سنتين الماضيتين

**2– استعمال الأراضي :**

نوع الفلاحة التي تشغل مساحة الأراضي فهي كالأتي و هذا حسب إحصائيات شهر ديسمبر 2015

مساحة الحبوب :50000 هكتار

مساحة الأعلاف : 14000 هكتار

مساحة البقول الجافة : 5000 هكتار

مساحة الخضروات : 33557 هكتار منها 13360 هكتار بطاطس

مساحة الأشجار المثمرة : 13513 هكتار منها 4809 هكتار حوامض

مساحة الكروم : 11169 هكتار

مساحة الزيتون :7757 هكتار

**3–قدرات التخزين :**

الحجم الإجمالي لمنشآت التخزين ( تبريد Froid) يقدر بـ 69850 م$^3$ منها 10450م$^3$ (– )والمتمثل في اللحوم و الاسماك و اما الباقي (+ ) الخاص بالخضروات والمحاصيل الزراعية و تقدر ب 59400م$^3$

إن مثل هذه المنشآت تستحق التوسيع تماشيا مع تطور الإنتاج الذي تعرفه الولاية

أ. الحجم الإجمالي لمخازن الحبوب التابعة لفروع تعاونيات الحبوب و البقول الجافة

تقدر بـ : 70000 قنطار منها 40000 قنطار بفرع سيدي علي لمنطقة الظهرة Dahra و 30000 قنطار بفرع ماسرة لمنطقة الهضبة Plateau

**4– مستلزمات الانتاج :**

عدد الجرارات 3000 (44 هكتار لكل جرار) وتعتبر غير كافية

عدد آلات الحصاد: 49 (1229هكتار لكل آلة) وهي كذلك غير كافية

عدد المضخات المائية : 10000 (3.4 هكتار لكل مضخة) تعتبر مقبولة

عدد آلات الحرث : 6600 تعتبر قليلة

عدد آلات الحش و البذر : 597

عدد آلات النقل : 4061

**5– هيئات الدعم:**

يوجد هناك هيئات الدعم للقطاع الفلاحي التي يساهم في تطوره زيادة قيمة المضافة و يمكن أن يكون هذا الدعم تقني أو مالي أو حتى العلمي و هذه الهيئات هم :

الغرفة الفلاحية للولاية CAW – الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين UNPA

بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR – الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA

تعاونيات الحبوب والبقول الجافة ( فرع ماسرة و فرع سيدي علي ) CCLS

إتحاد التعاونيات الفلاحية UCA – مجموعة تربية الدواجن للغرب GAO

المحطة الجهوية لحماية النباتات SRPV – الديوان الوطني للحليب Giplait

الديوان الوطني للأراضي الفلاحية ONTA – جامعة مستغانم Université

تمثيل المركز الوطني للمراقبة و التصديق على البذور و الشتلات CNCC

المخبر الجهوي للبيطرة Labo Vétérinaire régional

مخازن مستغانم MAG MOS – المؤسسة الجزائرية للهندسة الريفية EAGR

الديوان الوطني لتسويق منتجات الكروم ONCV

**6–الهيئات الإدارية:**

الأقسام الفرعية : 10– الأغلبية منها موجودة في مقرات الدوائر أو البلديات، ماعدا تلك الموجودة بعين تادلس و سيدي علي(تمت برمجة بناء 4 أقسام فرعية). أي أن هناك تغطية كاملة لإدارة المصالح الفلاحية عبر كامل التراب الولائي

أ. المندوبيات الفلاحية : 32 مقرها على مستوى البلديات أو الأقسام الفرعية

**7–الموارد البشرية** :

خصصت مديرية مصالح الفلاحية لولاية مستغانم مجموعة من أطباء البيطريين و أخصائيين و كذلك تقنين في خدمة الفلاحين قصد إرشادهم و توعيتهم و مساعدتهم في ممارسة نشاطهم على أكمل وجه و عددهم كالأتي :

الجدول رقم13: عدد الإطارات التي تشرف على القطاع الفلاحي في الولاية إلى غاية ديسمبر 2015

| الرتب | المديرية | الأقسام الفرعية | مذابح | المناء | مكاتب النظافة | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مهندسين | 13 | 34 | 00 | 03 | 0 | 50 |
| تقنيين | 00 | 48 | 00 | 00 | 0 | 48 |
| أطباء بيطريين | 07 | 17 | 02 | 03 | 0 | 29 |
| المجموع | 20 | 98 | 02 | 06 | 00 | 127 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

من الجدول نلاحظ ان عدد الاطارات غير كافي لتغطية تراب الولاية نظرا لعدد البلديات الموجودة خاصة في سلكي المهندسين و البيطريين.

عدد المندمجين في إطار جهاز المساعدة لحاملي الشهادات 74 منه 43 مهندس فلاحي 13 بيطريين و 18من الأسلاك المشتركة

## المبحث الثاني : المجهودات و أساليب تنموية للولاية في ايطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي

في ايطار سياسة التجديد الفلاحي و الريفي قامت السلطات الولائية ببذل مجهودات مهمة في تكوين الفلاحين و ايطارات من اجل توسيع الأراضي الفلاحية و تثبيت سكان الأرياف حيث قامت بمايلي :

### المطلب الأول : مجهودات في ايطار برنامج دعم القدرات البشرية و التقنية

في ايطار برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية خصصت السلطات المحلية مجهودات مهمة حسب الإمكانيات التاطير التي لديها حيث أوكلت هذه المهمة إلى مراكز التكوين و بالتنسيق مع مديريي المصالح الفلاحية في تحسيين معرفة و قدرات الفلاحيين و كل الايطارات الذي لديهم علاقة مباشرة( مثل البيطريين) و غير مباشرة (مثل التامين و إداريين و بنوك)في دعم و تطير الإنتاج و حسب المعطيات مديرية مصالح الفلاحية لولاية مستغانم يمكن تطرق إليها فيما يلي :

#### 1-التكوين في إطار برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية : ( PR CHAT )

في هذا الصدد يوجه الفلاحون و أبناء الفلاحين للمعاهد الجهوية المختصة سنويا حسب التخصصات – تشمل المواضيع جميع التخصصات الفلاحية —

الجدول رقم14 : عدد المكونين في إطار برنامج دعم القدرات البشرية والتقنية في الفترة 2011-2015

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| إطارات | 35 | 82 | 159 | 702 | 62 |
| فلاحين | 160 | 108 | 243 | 522 | 830 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

ما نلاحظه من الجدول تطور سريع في تكوين الفلاحيين من اجل اكتساب مهارات جديدة خاصة في سنة 2014و 2015 حيث ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحسين قدرات وطرق العمل لكل الفاعلين( الفلاحين والمربين والمتعاملين والمسهلين والإدارة والبنوك والتأمينات و خاصة فيما يتعلق بعنصر المعرفة والتحكم في تقنيات الإنتاج الحديثة و تزويد المربين والمتعاملين الاقتصاديين بالتكنولوجيا والمهارة لجعل الإنتاج يستقر عند مستويات مرتفعة، والعمل على تطوير زراعة عصرية مستدامة

**2-أيام الإعلام و التحسيس:**

نظمت السلطات المحلية أيام إعلامية للفلاحيين و الإداريين قصد تحسيسهم لمختلف الأوبئة و الأمراض التي يمكن أن يؤثر في المحصول الفلاحي و الجدول يوضح ذالك

الجدول رقم15 : عدد المشاركين (الفلاحين و الإطارات )في أيام تحسيسية و الإعلام في الفترة 2011-2015

| 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) |
| 4644 | 7162 | 10876 | 11827 | 13397 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من خلال الجدول نجد أن هناك زيادة من عدد المشاركين في أيام التحسيسية بنسبة 288% في سنة 2015 مقارنة بسنة 2011 وهذا سعيا من سلطات المحلية في تحسين المنتوج المحلي

ملاحظة : في هذا المجال تم تسجيل مشاركة ملحوظة تشمل جميع التخصصات الفلاحية

**2-أيام تطبيقية:**

تم وضع أيام تطبيقية قصد فهم الأحسن للفلاحين وشرح عمل بعض العتاد ة الأسمدة و تشخيص الأوبئة و كيفية معالجتها كما هو موضح في الجدول الأتي

الجدول رقم16: عدد المشاركين (الفلاحين و الإطارات )في أيام تطبيقية في الفترة 2011-2015

| 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) | المشاركين ( فلاحين و إطارات) |
| 240 | 276 | 580 | 462 | 682 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ ان هناك تزايد في مشاركة الفلاحيين في أيام تطبيقية ليصل إلى 682 مشارك سنة 2015 اي بالنسبة 184 % مقارنة بسنة 2011

**3–زيارات استشارية:**

هذه الزيارات تقوم بها متخصصون و استشاريون ومهندسون إلى الفلاح قصد تقرب منهم أكثر وقصد حفاظ على محصولهم و تثبيتهم في مناطقهم الريفية

الجدول رقم17 : عدد زيارات استشارية في الفترة 2011–2015

| 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| عدد الزيارات | عدد الزيارات | عدد الزيارات | عدد الزيارات | عدد الزيارات |
| 5599 | 10416 | 14454 | 15855 | 17137 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

و هذه الزيارات تقوم السلطات الفلاحية للولاية قصد إعطاء الدعم التقني للفلاح و رفع من مردودية المحصول و كانت هذه زيارات في ارتفاع بمعدل 206 % مقارنة بسنة 2011 و بلغت في سنة 2015 17137 زيارة

**4–النشاطات الإذاعية:**

الجدول رقم 18 : عدد النشاطات الإذاعية في الفترة 2011–2015

| النشاطات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الإشهار | 424 | 348 | 439 | 354 | 371 |
| ريبورتاجات | 37 | 28 | 98 | 146 | 105 |
| الموائد المستديرة | 52 | 10 | 42 | 77 | 97 |
| اللقاءات الحوارية | 37 | 39 | 155 | 127 | 144 |
| المجموع | 550 | 515 | 734 | 704 | 717 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع الفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

نظرا لأهمية الموضوع تم تعيين إطارين بالقرب من الإذاعة المحلية و هذا لإعطاء الفلاح المنشغل في عمله مواكبة آخر تطورات خاصة اكتشاف بؤرة الأمراض لوضع الاحتياطات اللازمة حيث نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد

**المطلب الثاني: مجهودات في ايطار تجديد الفلاحي و الريفي :**

**1-برنامج تكثيف الإنتاج:**

**1-1 استعمال الأسمدة :و** ضع هذا البرنامج قصد تجديد التربة وتوسيعها **و** لقط سطرت له أهداف لأهميته في إنتاج الفلاحي و الجدول التالي يوضح الانجازات المحقق في ظل دعم الدولة في تحقيقه

الجدول رقم 19: تطور استعمال الأسمدة في الفترة 2011-2015

| السنة | الأهداف (ق) | الإنجازات(ق) | نسبة الإنجاز% | الدعم | | نسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | الكمية (ق) | المبلغ ($10^3$ دج) | الدعم % |
| 2011 | 445000 | 409000 | 92 | 141794 | 136547 | 35 |
| 2012 | 600000 | 551460 | 91 | 191182 | 184107 | 33 |
| 2013 | 700000 | 643370 | 91 | 223045 | 214790 | 33 |
| 2014 | 820000 | 753662 | 91 | 254908 | 245473 | 37 |
| 2015 | 940000 | 863954 | 91 | 292771 | 289170 | 43 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ تطور هام و مهم في استعمال الأسمدة حيث انتقل من 409000 ق سنة 2011 إلى 863954 ق سنة 2015 اي بنسبة 111% و هذا نتيجة دعم الدولة في هذا المجال لتجديد الأراضي الفلاحية و استصلاحها حيث كان الدعم في سنة 2011 بقيمة 136.547 مليون دج ووصل حتى 289.170 مليون دج في 2015الي بزيادة قدرها 152.623 مليون دج و لا ننسى مجهودات المبذولة من طرف المشرفين على العملية و تقديمهم الدعم التقني حيث بلغة نسبة الانجاز في حدود 91 % و هذه النسبة جيدة

**1-2- التلقيح:**

للتلقيح دور مهم في محافظة علي الثورة الحيوانية و عدم انتشار الأوبئة و لهذا قامت مديرية مصالح الفلاحية بمجموعة من عمليات التلقيح كالأتي :

الجدول رقم20 : عدد التلقيحات في الفترة 2012-2015

| نوع الوباء | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| ضد الكلب ( الأبقار) | 6964 | 4013 | 5798 | 2456 |
| الحمى القلاعية ( الأبقار) | 6964 | 4013 | 26371 | 12572 |
| الجدري ( الأغنام) | 60302 | 54104 | 30460 | 36563 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

نلاحظ من الجدول ارتفاع عدد التلقيحات للحمى القلاعية لسنة 2014 و هي سنة انتشار المرض في الدول المجاورة و حتى بعض الولايات الجزائرية و لهذا كان لابد من رفعها و كذلك نفس الشيء بالنسبة للأوبئة الأخرى

**1-3- نشاطات المراقبة** : نظرا سرعة انتشار الأوبئة و خطورتها في قضاء على المحصول و على رأس مال و حتى على الفلاح و المستهلك و للحد من هذه المخاطر أنشأت السلطات المحلية فرقة مختلطة تتشكل من أطباء بيطريين و تقنيين لمراقبة الحيوانات و تشخيص الوباء و حد من انتشاره إذا لم يكن بإمكان القضاء عليه و الجدول التالي يوضح عدد العمليات المراقبة :

الجدول رقم21 : عدد النشاطات المراقبة في الفترة 2012-2015

| | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| الأبقار العدد (رأس) | 3237 | 3171 | 3859 | 5609 |
| الوزن ( كغ) | 1002661 | 979839 | 1339073 | 1917921 |
| الأغنام العدد (رأس) | 40386 | 27038 | 23458 | 27703 |
| الوزن ( كغ) | 868299 | 581317 | 504347 | 637097 |
| المعز العدد (رأس) | 7002 | 9577 | 4961 | 6006 |
| الوزن ( كغ) | 105030 | 143655 | 74415 | 112589 |
| اللحوم البيضاء العدد (دجاجة) | 1056591 | 1412553 | 1793106 | 1673682 |
| الوزن ( كغ) | 1943723 | 2953787 | 3453094.3 | 2955659.7 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ تذبذب في عدد مراقبة المنتوجات الفلاحية و خاصة في المذابح و هذا حسب ما يتم ذبحه إلا انه هناك تكثيف عمليات المراقبة على المنتوجات الحيوانية كونها حساسة جدا .

**1-4مراقبة بائعي المبيدات:**

الجدول رقم22 : عدد التدخلات بائعي المبيدات في الفترة 2011-2015

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد التدخلات | 82 | 92 | 98 | 102 | 105 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع الفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

عملية المراقبة تجري ما بين مديرية المصالح الفلاحية ومديرية التجارة ، و هذا في إطار الفرقة المختلطة و من اجل توفير أحسن المبيدات و مواصفاتها مع المعايير اللازمة مع اخذ بعين الاعتبار صحة المستهلك و من الجدول نلاحظ ارتفاعه في السنوات الخمسة الأخيرة

5-1 **محاربة الآفات:** قامت السلطات المحلية بمعالجة المساحات الفلاحية كما هو في الجدول الأتي :

الجدول رقم23 : المساحات الفلاحية المعالجة للفترة 2011-2015 الوحدة :هكتار

| الآفة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| المكافحة ضد الديدان البيضاء | 119 هـ | 160 هـ | 111 هـ | 10هـ | / |
| مكافحة الأعشاب الضارة | 12000هـ | 26000هـ | 27000 هـ | 27000 هـ | 28000هـ |
| المكافحة ضد ذبابة الحوامض (Cératite des agrumes) | 2100هـ | 2900 هـ | 3100هـ | 3200 هـ | 3400هـ |
| المكافحة ضد ذبابة الزيتون (Dacus des oliviers) | 1730هـ | 1850هـ | 1975هـ | 2100هـ | 2300هـ |
| المكافحة ضد حفارة أنفاق الطماطم ( Mineuse de la tomate) | 22500 مصيدة هرمونية قد وزعت | 29677 مصيدة هرمونية قد وزعت | 18165 مصيدة هرمونية قد وزعت | 21824 مصيدة هرمونية قد وزعت | 29350 مصيدة هرمونية قد وزعت |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من خلال الجدول نلاحظ على العموم ارتفاع المساحات المعالجة لمختلف الآفات محاربتها و هذا لعدم اعاقة نمو القطاع الفلاحي

2- **برنامج إنتاج الشتلات و البذور ومراقبتها** : سعيا من الدولة في تجديد راس مال الزراعي قامت الدولة بانتاج الشتلات و بذور البطاطا و الجدول التالى يوضح ذلك

الجدول رقم24 : عدد الشتلات و البذور في الفترة 2011-2015

| النوعية | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|---|
| الأشجار المثمرة(شجيرة) | 20000 | 23000 | 28275 | 28275 | 23500 |
| بذور البطاطا(قنطار) | 33472 | 42039 | 75000 | 64726.64 | 55180 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

نلاحظ أن هناك تطور مهم في إنتاج البذور و شجيرات في سنة 2013 و لكن سرعان ما انخفض هذه البذور و تعتبر الشجيرات ركيزة سياسة التجديد الفلاحي قصد تجديد الأشجار المثمر و عملية المراقبة تجري ما بين مديرية المصالح الفلاحية والمركز الوطني لتصديق البذور والشتلات.

3- **برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه::** سعت الدولة إلى اعتماد وسائل اقتصادية للمياه و انتشاره كما هو موضح كالأتي:

الجدول رقم25 : تطور عمليات المسقية في الولاية مستغانم بين الفترة 2012-2015 الوحدة هـ

| السنة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|---|
| السقي بالتقطير | 4391 | 10763 | 11303 | 11700 |
| السقي بالرش | 6375 | 8632 | 8907 | 9509 |
| السقي بالساقية | 21314 | 13565 | 13565 | 13270 |
| **المجموع** | 32080 | 32960 | 33775 | 34479 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

من الجدول نلاحظ تطور معتبر من المساحة المسقية بالتقطير حيث ارتفع من 4391 هـ في سنة 2012الى 11700 هـ في سنة 2015و كذلك بالنسبة للمساحة المسقية بالرش من 6375 هـ في سنة 2012 إلى 9509 هـ في سنة 2015 و هذا راجع لأهميتها في المحافظة على المياه إلا أن عملية السقي لم تطبق في المستوى المطلوب و هذا ما نلاحظه في التطور الطفيف في الأراضي المسقية و هذا ما يدل على أن هناك تبذير و سوء الاستعمال هذه الكميات المائية

**4- برنامج تجديد البنية التحتية و الفلاحية الريفية :**

**2-1 إنشاء مستثمرات جديدة**

**2-1-1 تطبيقا المنشور الوزاري رقم 108 المؤرخ في 2013/02/23 و** وفقا لمحضر اللجنة التوجيهية الولائية يوم 2013/04/21 المتعلق بإظهار المنفعة الخاصة للمحيطات الآتية:

- المحيطات التي تمت دراستها من طرف مكتب الدراسات :BNEDER

انطلاق إظهار المنفعة الخاصة بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة و تربية الحيوانات التي لا تتجاوز مساحتها ب 10 هكتارات لمدة 45 يوما ابتداء من تاريخ 2013/06/06 إلى غاية 2013/08/23 .

الجدول رقم26 : الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها اقل من 10 هكتارات

| البلدية | المكان المسمى | المساحة (هكتار) |
|---|---|---|
| الحسيان | توميات | 97هكتار 39ار31 سنتيار |
| فرناكة | سيدي إبراهيم / سيدي بلقاسم | 192هكتار 76ار10 سنتيار |
| | فرناكة II | 60 هكتار |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ إن هناك مستثمارات جديدة خصصت للمستثمرين الصغار و المقدر مساحة الاجمالية ب 349 هـ و هذا لتوسيع مساحات الفلاحية

ملاحظة: الملفات في طور الدراسة من طرف لجنة الدائرة.

**2-1-2 – المحيطات التي تم التعرف عليها مجددا مخصصة للمستثمرين**

-هناك دراسات تقنية و اقتصادية للإمكانيات الخاصة للمترشح المستفيد من عرض إظهار المنفعة.

- الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها تفوق 10 هكتارات. لمدة 45 يوما ابتداءا من تاريخ 2013/07/25 الى غاية 2013/09/07 و ذلك في بلدية سيرات و من 2013/08/14 إلى غاية 2013/09/28 في بلدية الحسيان

الجدول رقم 27: الأراضي الموجهة للمستثمرين مساحتها تفوق 10 هكتارات

| | المكان المسمى | المساحة (هكتار) |
|---|---|---|
| الحسيان | | 1732هكتار 46ار63 سنتيار |
| سيرات | البرجية | 107هكتار 92ار50 سنتيار |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ إن السلطات المحلية خصصت ما مساحته 1839 هـ للمستثمرين الفلاحيين الكبار قصد زيادة الإنتاج الفلاحي هذه مساحة كبيرة و مهمة.

ملاحظة: المعالم المخصصة في طور الانجاز من طرف اللجنة الفرعية التوجيهية للولاية.

**المطلب الثالث :مجهودات في ايطار العقار الفلاحي و الدعم**

**1-في ايطار العقار الفلاحي :**

من اجل الحد من النزاع بين أعضاء المستثمرة الفلاحية الجماعية و تاجيير الأراضي العمومية قامت الدولة ب الأراضي العمومية تنفيذ القانون الجديد المتعلق بالعقار الفلاحي (الامتياز) وتحويل حق الانتفاع من الأراضي التابعة للدولة إلى حق الامتياز:

إذ تتواصل عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز في إطار القانون رقم 03/10 المؤرخ في 2010/08/15 على مستوى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية بمساندة الأقسام الفرعية

الفلاحية إلى غاية 2014/12/22, حيث أسفرت هده العملية على الوضعية المبينة في الجدول أدناه.

الجدول رقم 28: عدد الملفات المودعة و المعالجة على مستوي الهيئات الادارية

| عدد المستثمرين | عدد الملفات المودعة لدى الأقسام الفرعية | عدد الملفات المودعة لدى الديوان | عدد دفاتر الشروط الممضية من طرف المستثمرين | عدد الملفات المودعة لدى مصالح أملاك الدولة | عدد العقود المسلمة |
|---|---|---|---|---|---|
| 9142 | 8622 | 8622 | 8622 | 7967 | 7252 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

نلاحظ من الجدول أن هناك عدد كبير من العقود المسلمة و المقدرة ب 7252 عقد و هذا قصد ممارسة الفلاح لنشاطه بارتياح اكبر و ما يترتب عليه من حماية قانونية خاصة في تعويض الفلاحين على الأراضي المسترجعة في ايطار المنفعة العامة و العملية لا تزال مستمرة

**2- المجهودات في ايطار الدعم الفلاحي:**

وفقا للمرسوم 2011/108 بتاريخ 2011/02/23 تم استحداث قرض التحدي لتحقيق برامج التجديد الفلاحي و الريفي هو القرض الموسمي خصص لفائدة الفلاحين والمربين على أن تدفع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الفوائد المترتبة على هذا القرض و هذا من اجل اقتناء

1- اقتناء المداخلات الضرورية لنشاط المستثمرات الفلاحية (بذور. شتائل . أسمدة مواد الصحة النباتية ) و

2- اقتناء عوامل ووسائل الإنتاج ( مزروعات موسمية).

3-تحسين نظام السقي (التجمع والاستعمال المقتصر للمياه.

4- اقتناء أغذية الحيوانات (كل الأصناف.) ووسائل الشرب والأدوية البيطرية

5- اقتناء العتاد الفلاحي في إطار قرض البيع والإيجار

6- بناء أو تجديد هياكل تربية الحيوانات والتخزين على مستوى المستثمرات الفلاحية وبناء وإقامة البيوت البلاستيكية المتعددة القبب

7- إعادة تعمير أو تعمير الإسطبلات والحظائر الحيوانية والمرابض

8- اقتناء المونتاجات الفلاحية لتخزينها في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع1.

ويمكن توضيح عدد الملفات المدفوعة و العالجة و مبالغ الدعم في الجدول التالي

الجدول رقم 29: عدد الاجمالي للملفات المقبولة و مبلغ الاجمالي للدعم من الفترة الممتدة 2011-2015

| نوع الدعم | عدد الملفات المقبولة | مبلغ الاجمالي للدعم بالمليون دينار |
|---|---|---|
| FNDIA | 1253 | 921 |
| قرض التحدي | 1200 | 5 094 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع الفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ أن هناك أموال كبيرة أعطيت للفلاحيين من اجل تكثيف الإنتاج و رفع من معدل النمو الفلاحي ففي ايطار الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي قامة بتمويل 1253 بقيمة 921 مليون دينار و قرض تحدي بقيمة 5094 مليون دينار و هذه المبالغ ليست كبيرة بالنظر لأهداف السياسة التجديد ألفلاحي و الريفي و يمكن نفسرها في وجود بعض معوقات كرهن الأراضي و كذا بيروقراطية الإدارة في قبول الملفات

[1] المرسوم 2011/108 بتاريخ 2011/02/23

## المبحث الثالث : تقييم القطاع الفلاحي للولاية في ظل برنامج التجديد الفلاحي و الريفي

### المطلب الأول : تقييم تطور الإنتاج الفلاحي

**1-: تطور الانتاج النباتي**

الجدول رقم 30: تطور الإنتاج النباتي في الفترة 2011-2015 **الوحدة /قنطار**

| الأنواع | 2012-2011 | 2013 -2012 | 2014-2013 | 2014-2015 |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 1012837 | 1025146 | 690131 | 727432 |
| خضروات | 6436205 | 7240577 | 7707222 | 8060970 |
| منها البطاطس | 3241875 | 3700808 | 3750098 | 4136030 |
| الأعلاف | 473830 | 476416 | 489121 | 544280 |
| الطماطم الاصطناعية | 103680 | 110200 | 114000 | 100000 |
| الكروم | 363409 | 420344 | 381788 | 385606 |
| الحمضيات | 1100528 | 1118300 | 1156761 | 1183511 |
| الزيتون | 96700 | 110128 | 125824 | 125524 |
| الأشجار المثمرة | 676259 | 686846 | 675127 | 683570 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدول نلاحظ إن الإنتاج النباتي تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض فنجد في إنتاج الحبوب في الموسم 2012-2013 ارتفاع ليصل إلى 1025146 ق إلا انه بدءا بتراجع إلى قيمة 690131 ق في الموسم 2013-2014 ثم ارتفع قليلا في موسم 2014-2015 ليصل إلى 727432 و هذا بسبب انخفاض تساقط الأمطار في الموسمين الاخيريين خاصة أن محصول يعتمد بشكل أساسي على تساقط الأمطار في سقي مع وجود نقص في سقي بالمرشات و كذلك عزوف الفلاحيين في زراعة الخضروات بدلا من زراعة الحبوب و هذا ما يبينه الجدول فمثلا إنتاج البطاطيس شهد ارتفاع من 3241875 ق في الموسم 2011-2014 إلى 4136030 في موسم 2014-2015 إلى بنسبة 27.5 % و كذلك الأعلاف كانت الزيادة المحصول بنسبة 17% و لكنها تعتبر غير كافية بالنظر ال احتياجات الولاية لهذا المنتوج الموجه لتربية الحيوانات إما فيما يخص الطماطم الاصطناعية فبقيت بين 110000 و 100000 و كذلك الكروم و الحمضيات لم يكن هناك تطور ملحوظ في الإنتاج أما بالنسبة لمحصول

الزيتون شهد تطور في الإنتاج من 96700 ق في الموسم 2010–2011 إلى 125524 ق في الموسم 2014–2015 أي بنسبة 29% .

## 2 : تطور إنتاج الحيواني وعددها

### 2-1 تطور إنتاج الحيواني:

الجدول رقم31 : تطور الإنتاج الحيواني في الفترة 2011–2015

| الأنواع | 2012-2011 | 2013-2012 | 2014-2013 | 2014-2015 |
|---|---|---|---|---|
| اللحوم الحمراء (ق) | 45333،21 | 50302،89 | 51316 | 54450.65 |
| اللحوم البيضاء (ق) | 57029 | 69055،29 | 71945 | 72362.32 |
| الحليب ( لتر) | 91794140 | 90603240 | 94307420 | 96281120 |
| البيض (وحدة) | 215100000 | 256317000 | 251150000 | 211750000 |
| العسل (ق) | 847 | 1125،50 | 948.50 | 1253 |
| الصوف (ق) | 2317 | 2430 | 2660 | 2830 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

### 2-2–تطور عدد الحيوانات :

الجدول رقم32 : تطور الحيوانات في الفترة 2011-2015

| الأنواع | 2012-2011 | 2013-2012 | 2014-2013 | 2014-2015 |
|---|---|---|---|---|
| الأبقار | 26730 | 26900 | 27000 | 30000 |
| منها أبقار حلوب | 17370 | 17490 | 17590 | 20000 |
| الأغنام | 206030 | 206000 | 207000 | 210000 |
| منها نعاج | 100350 | 100400 | 100600 | 101000 |
| العنزي | 18000 | 18080 | 18200 | 18500 |
| منها معز | 10270 | 10280 | 10340 | 10400 |
| دجاج البيض | 1007050 | 1028000 | 1.144.750 | 1.027720 |
| دجاج اللحم | 2836871 | 4888000 | 4800000 | 3968300 |
| عدد خلايا النحل | 17852 | 18460 | 18500 | 19000 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

من الجدولين نلاحظ هناك ارتفاعا في الإنتاج اللحوم الحمراء و البيضاء والسبب يرجع إلى طبيعة الولاية وهي أنها تتميز بطابع رعوي , ذلك أنها نشاط وراثي ابن عن جد إضافة إلى ذلك العناية الصحية التي أولت بها الدولة فقد قامت عدة حملات و أيام تحسيسية و تكوين الفلاحين خاصة في مجال تربية الأبقار و هذا حسب دراستنا السابقة الذكر و لا ننسى الحملات التلقيحية ضد الحمى القلاعية بالنسبة للأبقار و الجدري بالنسبة للأغنام و إما فيما يخص اللحوم البيضاء هو ارتفاع سعرها في السنوات الأخير و إقبال الفلاحين في تربيتها أما فيما يخص إنتاج البيض فنلاحظ ارتفاع الإنتاج ثم انخفاضه في الموسم الأخير و هذا راجع لعزوف الفلاحين في تربية الدجاج البيض بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجه و انخفاض سعره و حسب إحصائيات بعض الفلاحين فان تكلفة إنتاج البيضة واحدة 8 دح أما سعرها في موسم الخير وصل إلى 5دج أما فيما يخص إنتاج الحليب فهناك تحسن مهم في الإنتاج حيث كان في موسم 2011-2012 91794140لتر إلى 96281120 لتر في الموسم 2014-2015 و هذا راجع إلى دعم المقدم من طرف الدولة عبر الاجهزتها فمثلا في وكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب قامت 247 بتمويل شاب في تربية الأبقار أي ما يعادل منح 2470 بقرة لهذه الفئة أما فيما يخص صندوق الوطني للتامين التقاعد فاستحال علينا الحصول على الأرقام رغم محاولاتنا العدة , إما فيما يخص العسل فهناك ارتفاع ملحوظ في الإنتاج و عدد الخلايا حيث لاحظنا إقبال الفلاحين في تكوين في هذا المجال خاصة في مركز التكوين في بلدية الحجاج في اطار اتفاقية بين مديرية مصالح الفلاحية و هذا المركز لتكوين الفلاحين و تحسين تربية النحل الذي لا يقل أهمية من الحيوانات السالفة الذكر. على العموم عرفت كل المنتجات الحيوانية تطور ملحوظ و هذا راجع للتغطية الصحية الجيدة وتعدد الحصص الإرشادية.

## المطلب الثاني : تقييم نتائج الاقتصادية التي حققها القطاع الفلاحي للولاية

### 1- تقييم تطور الإنتاج الكلي الخام للقطاع الفلاحي :

الجدول رقم 33: قيمة الإنتاج الكلي الخام للمنتجات الفلاحية

| المعطيات | القيمة($10^6$ دج) 2011 | القيمة($10^6$ دج) 2012 | القيمة($10^6$دج) 2013 | القيمة ($10^6$ دج) 2014 |
|---|---|---|---|---|
| الحبوب | 1726 | 3056 | 3545 | 2397.05 |
| الخضروات | 29092 | 39834 | 40996 | 44969.09 |
| المحاصيل الاصطناعية | 181 | 363 | 496 | 458.20 |
| الزيتون | 745 | 1160 | 1157 | 4108.55 |
| الأشجار المثمرة | 5961 | 6476 | 9381 | 7166.77 |
| الأعلاف | 331 | 474 | 619 | 679.88 |
| الحبوب الجافة | 247 | 483 | 658 | 1037.53 |
| الحوامض | 10868 | 19249 | 14238 | 15306.61 |
| الكروم | 920 | 4389 | 5396 | 5126.11 |
| مجموع الإنتاج النباتي | 50001 | 69484 | 76486 | 81249.77 |
| الحيوانات(اللحوم) | 5224 | 5898 | 7296 | 7688.27 |
| الحليب | 2305 | 4406 | 4440 | 4689.89 |
| البيض | 1813 | 2151 | 2676 | 2825.44 |
| العسل | 57 | 68 | 101 | 90.11 |
| الصوف | 20 | 22 | 24 | 25.80 |
| مجموع الإنتاج الحيواني | 9419 | 12545 | 14537 | 15319.51 |
| المجموع العام | 59420 | 82029 | 91023 | 96569.28 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية تقرير حول القطاع ألفلاحي للولاية مستغانم ديسمبر 2015

نلاحظ من الجدول إن هناك تطور إنتاج كلي الخام في السنوات الأربعة إلا انه في سنة 2012 كان هناك تطور كبير في الإنتاج تقريبا في كل المنتوجات و هذا راجع إلا فعالية سياسة التجديد الفلاحي و التكوين و الإرشاد الفلاحيين من قبل السلطات الفلاحية للولاية حيث بدأت بتوسيع الأراضي المسقية و بوسائل اقتصادية للمياه و استعمال الكثيف للأسمدة من اجل استصلاح للأراضي و تجديد الأراضي المنهكة و النتائج الايجابية المتحصل عليها من هذه العملية و تطور عدد الحيوانات خاصة دجاج اللحم حيث ارتفع بنسبة 95 % تقريبا في سنة 2012 و كذلك محاربة الأوبئة عن طريق التلقيح و مراقبة الحيوانات وصولا إلى تحسين و ترشيد مستوى الفلاحين عن تكوينهم و تنظيم أيام تطبيقية و تحسيسية من اجل رفع مستوى إنتاج ليصل إلى 96569.28 مليون دج و لا ننسى أن ولاية مستغانم تحتل المرتبة السادسة على المستوى الوطني (أي من القيمة الإجمالية) كما تحتل المرتبة الرابعة في إنتاج البطاطا و المرتبة الثانية في إنتاج الحمضيات في سنة 2014.

**2- :تطور مؤشر و معدل النمو للانتاج الفلاحي**

الجدول رقم 34 : تطور مؤشر و معدل النمو للإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2011-2014 الوحدة $10^6$ دج

| السنة | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| المؤشر الانتاج | 59420 | 82 029 | 91 023 | 96569.28 |
| معدل النمو | % 7، 6 | %67،29 | %13 | %3.19 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

من الجدول نلاحظ وجود معدل النمو موجب حيث انه في سنة 2012 كان هناك معدل نمو كبير تقريبا 68% لكن ابتداء من هذه السنة بدا معدل النمو بتراجع ليصل إلى 3.19 % و هذا راجع إلا تهاطل كمية الأمطار الكبيرة في سنة 2012 و كذالك للأسباب السالفة الذكر .

**3- : تقييم تطور تشغيل في القطاع الفلاحي للولاية**

الجدول رقم35 : تطور نسبة التشغيل في قطاع الفلاحي الوحدة : نسمة

| **السنة** | **العدد** |
|---|---|
| 2012 | 70400 |
| 2013 | 71925 |
| 2014 | 75925 |
| 2015 | 74108 |

المصدر : مديرية المصالح الفلاحية لولاية مستغانم

نلاحظ أن هناك تطور طفيف في عدد العمال في القطاع الفلاحي و لا يعكس أهمية الفلاحة في امتصاص البطالة و خاصة أن هناك تطور في الإنتاج الفلاحي و عند استفسارنا لدى بعض الفلاحين ادكو لنا عزوف الشباب في تشغيل في مجال الفلاحة في ظل عدم تأمين العمال في هذا القطاع و كذلك عدم ديمومة العمل حيث يزداد الطلب على العمال في موسم الغرس و الحصاد و لا ننسى اعتماد الفلاحين على الآلات الحديثة خاصة في غرص البطاطس و جنيها و يمكن القول أن نسبة التشغيل في القطاع الفلاحي ضئيل جدا.

خلاصة :

ما يمكن استخلاصه من هذا التحليل و هذه الدراسة الميدانية, هو ان الدولة أولت أهمية بالغة لهذا القطاع الحيوي لولاية مستغانم ,حيث لوحظ تحسن في الانتاج والنمو في سنة 2012 على كل المنتوجات حيث تعتبر سنة الإعجاز للقطاع على مستوي الولاية و بلغ معدل النمو فيها 67% و هذه نسبة كبيرة وجيدة.

ومن خلال الملفات التي درسناها وعلى ضوء النتائج المحققة ,يمكن القول ان هناك انجازات هامة تستدعي ضرورة مواصلة المجهودات المبذولة من قبل السلطات المحلية عبر كل البلديات الولاية ومساهمة منا في توضيح هذه الرؤية نطرح أمامكم هذه النتائج التي استخلصنها وهي كالتالي:

- أن الولاية منطقة فلاحية و رعوية خاصة في تربية المواشي و الدجاج وهذا نطرا للمناخ المعتدل فيها

-زراعة الحبوب تعتمد كليا على الأمطار وتمارس بصفة قليلة في اغلب مناطق الولاية وهي في تناقص رغم اهميتة في تحقيق الأمن الغذائي للبلد

-زيادة المساحة المسقية لتصل إلى 34479هـ هذا بفضل برنامج التجديد الفلاحي الا أنها غير كافية و يستدعي الإسراع في توسيعها

-هماك تطور كبير في تربية الدجاج اللحم

-تحسن إنتاج البطاطس خاصة في الموسم الأخير حيث لا ننسى ان الجزائر كانت تستورد البطاطس قبل 5 سنوات الأخيرة

-وصول نسبة انجاز استعمال الأسمدة بنسبة 96% من الأهداف المسطرة و هذا قصد تجديد الأراضي الفلاحية و توسعها و تعتبر نسبة كبيرة ومهمة في رفع نمو القطاع الفلاحي

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة**

نظرا لمكانة القطاع الفلاحي في الوصول إلى التنمية الفلاحية اضطرت الدولة لجزائرية إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الفلاحي و تطويره للوصول إلى الاكتفاء الذاتي و لقد كانت هناك الكثير من النماذج تنمية الفلاحية و في تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية و اعتبارها محرك لها خاصة في مراحلها الأولى و رغم المحاولات العديدة و التوجهات الجديدة لإدارة عملية التنمية الفلاحية إلا أنها تبقى قاصرة كأسلوب للتنمية في الدول النامية و خاصة في الوقت الحاضر إن معالجاتنا للموضوع مكننا من استبيان و إظهار كل مؤهلات التي تجعل الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز فاختلاف الأقاليم و تنوع المناخ و اتساع الأراضي و الاحتياط الكبير للمياه الجوفية كل ذلك يجبر الدولة على اتخاذ تدابير اللازمة للنهوض بالقطاع الفلاحي

و ما يمكن الوقوف عليه هو أن الدولة لم تتوان في الاهتمام بهذا القطاع حيث رصدت له نفقات هامة في الميزانية السنوية غير أن الإستراتيجية المتخذة اختلفت لأسباب عديدة :

ففي مرحلة التسيير الذاتي كانت مباشرة عقب الاستقلال حيث سارعت الحكومة لإصلاح القطاع الفلاحي كغيره من القطاعات فأنشأت الهياكل الخاصة تمكن من القيام بالتسيير الذاتي و لكن السياسة المعتمدة من طرف الدولة في هذا السياق يستخلص منه انه حل ظرفي استعجالي كان يراد به إشراك العمال في التسيير و تقسيم الأرباح غير أن الجهل بأمور التسيير جعل الفوضى و العشوائية سمة هذه المرحلة رغم مراقبة الحكومة فكان لابد من البحث عن البديل .

فكان البديل ما يسمى بالثورة الزراعية وهو نظام جديد لتسيير القطاع و رغم أنها غنية بمضمونها و سليمة إلى حد البعيد في مبادئها الإنسانية كالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية و إعطاء الحق للفلاح البسيط و رفع شعار الأرض لمن يخدمها الاهتمام بالريف و القضاء على أشكال الاستغلال و كل ما جاء به هذا النموذج من مزايا إلا ان عدم نجاحه من خلال النتائج التي استخلصنها من خلال الدراسة يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب كظهور البيروقراطية و انتشار الرشوة و السرقة و التغييب.

ثم بدأت مشاكل القطاع الفلاحي تتعقد أكثر فأكثر خلال هذه الفترة التي تميزت انخفاض العائدات البترولية فكان لابد على الدولة أن تعييد النظر في الخطة التي رسمتها فجاء قانون إعادة الهيكلة التي كانت نتائجها الهامة توزيع الأراضي و تعاونيات على الفلاحيين لاستغلالها بشكل الفردي و لكنه فشل القانون و جاء إصلاح فظهر

مرسوم 83/18 في 31 اوت 1983 م المتعلق باستصلاح الاراضي و حيازة الملكية العقارية ثم اصلاح اخر تمثل في قانون المستثمرات الفلاحية سنة 1987 الذي اعطى اهتمام للقطاع الخاص و تدعيمه ثم بدات برنامج التعديل الهيكلي في مطلع التسعينات و كان من اهدافه تحرير انتاج الزراعي و أسعار السلع الزراعية ماعدا بعض المحاصيل الاستراتيجية و خوصصة القطاع الفلاحي الاانه لم يؤدي بالنهوض بالقطاع الفلاحي في ظل انخفاض العائدات النفطية و

و في بداية القرن الحالي و مع استمرار ركود القطاع الفلاحي و في ظل تحول للاقتصاد السوق شهدة الجزائر عدة برامج التنموية التي هي محور دراستنا فبدأت بسياسة الانعاش الاقتصادي حيث خصص له غلاف مالي قدره 55.9مليار دينار, و كان برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي مضمون هذه السياسة و كانت اهدافها توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها، وكذا رفع الإنتاج و المردودية و هذا ما لاحظنا فيه تحسن معتبر في الانتاج و كذلك توسيع شبكة المياه و الاراضي المسقية حيث ارتفعة بمقدار 443337 هـ في ظل سياسة الانعاش الاقتصادي 2000-2004 , و في ظل ارتفاع عائدات النفط خاصة في بداية سنة 2003 اضطرت الدولة الى زيادة الدعم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009 و كان له هذا حيث قدرت اعتمادات تمويل هذا القطاع بحوالي300 مليار دينار جزائري و من اجل تحسين أكثر للقطاع الفلاحي كان لابد من تغيير إستراتيجيتها حيث و ضعت الدولة الجزائري برنامج خماسي 2010-2014 حيث خصص للقطاع الفلاحي ظرف مالي يقدر بحوالي 600 مليار دينار على مدى الخمس سنوات 2010-2014 أي بما قيمته 120 مليار دينار سنويا من أجل برامج التجديد الفلاحي أما الباقي فكان لتجديد الريفي و تنمية القدرات البشرية و هذا قصد تنظيم وحماية مردود الفلاحين من خلال تعزيز نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع في مجال البطاطس وامتداده المتزايد على المنتجات الفلاحية الأخرى و تكثيف الإنتاج واسع الاستهلاك من خلال دعم المكننة، والتسميد والري والبذور والشتلات ... بالنسبة للحبوب والحليب والبطاطس واللحوم و من اجل تعزيز تقييمنا قمنا بدراسة تطبيقية لبرنامج الخماسي لولاية مستغانم و هذا حسب المعطيات المعطى لنا من قبل السلطات الفلاحية للولاية حيث كانت مابين فترة 2010-2014 و قليل من معطيات لسنة 2015 حيث لاحظنا في سنة 2012 زيادة معدل النمو ليصل إلى 68 % وهذا لفعالية سياسة التجديد الفلاحي و لا ننسى نسبة تهاطل الأمطار الكثيف الذي كان عامل مهم في ارتفاع هذه النسبة و لكن سرعان ما انخفض معدل النمو ليصل إلى 3.19 %

**اختبار الفرضيات:**

من خلال دراساتنا هذه نؤكد صحة الفرضية الأولى :

- بحيث ساهم القطاع الفلاحي في زيادة الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الوطني و تقليص لنسبة البطالة و لكن بنسب قليلة فبالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي في ناتج المحلي الخام بلغة 12.22% و نسبة لمساهمة اليد العاملة في قطاع الفلاحي في اليد العملة الإجمالية هي 8.7%
- و نؤكد خطا الفرضية الثانية :
- لم تؤدي البرامج التنموية إلى تكثيف الانتاج الفلاحي مما يؤهلها لان تصبح بديل للعائدات النفط وهذا ما لاحظناه في عدم تحقيق زيادة في الاكتفاء الذاتي حيث بقية في حدود 35% بلغت الصادرات الحبوب 181 مليون دولار في 2011 مقارنة مع ما انفق ما قيمته 955.9 مليار دينار إذن فشلة البرامج التنموية في تحقيق التنمية الفلاحية
- نؤكد صحة الفرضية الثالثة : في ظل الأموال الطائلة التي منحت للقطاع الفلاحي 955.9 مليار دينار مليار دولار إلا انه مازلنا لم نحقق الأمن الغذائي و هذا يدل على عدم وجود نظرة إستراتيجية حكيمة تساعد على تكثيف الإنتاج الفلاحي و تحقيق التنمية الفلاحية

**التوصيات**

على ضوء دراستنا للموضوع و بعد استعراضنا لنتائج المتوصل إليها يمكن في هذا المجال تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات:

-نلاحظ أن نسبة التشغيل في القطاع ألفلاحي ضئيلة مقارنة بأهمية القطاع و بعد دراسة التطبيقية و استفسارنا لدى بعض الفلاحين وجدنا عزوف الشباب عن العمل في هذا القطاع و مطالبة الشباب بالعمل في مجال أكثر راحة و لهذا لابد من إقامة برامج و مراكز و نوعية و تأهيل الشباب و تشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي

-أن هدف من إستراتيجية الفلاحية للبلد هو تحقيق الأمن الغذائي وهذا لعدم الرضوخ للدول الأخرى و استقلال قرارها و لاحظنا أن نسبة الاكتفاء الذاتي خاصة في محصول الحبوب هو في حدود 35% و لهذا يجب إعادة استراتيجة الفلاحية و تراعى فيها تحقيق الأمن الغذائي في ظل زيادة مستمرة لعدد السكان

-لابد من استقرار السياسي لوضع رؤية واضحة تماما عن القطاع في ظل النقائص الموجودة و تطرقنا إليها في الموضوع و هذا ما لن يتحقق في وجود عامل المال السياسي الذي بسط سيطرته على دواليب الحكم و الذي هدف الأساسي هو تحقيق المنفعة الخاصة و هذا ما تجلى في ملفات الفساد التي عرفها الاقتصاد الجزائري

-توسيع الاستثمارات الأجنبية ليشمل القطاع ألفلاحي على غرار قطاع الطاقة و الصناعة و هذا في ظل وجود إمكانات خامة غير مستغل خاصة في الصحراء و ما فيها من مياه الجوفية القادرة على تطوير إنتاج الحبوب على غرار إنتاج البطاطس الذي كنا نقوم باستيرادها قبل 5 سنوات و الآن نقوم بتصديرها و تعتبر بطاطس واد الصوف من أحسن منتجات في العالم وفقا لشركة الإماراتية التي قامت بتصديرها و هذا يساعد في الحصول على العملة الصعبة

**افاق البحث :**

في ظل عدم وجود إستراتيجية تساعد في ترقية القطاع الفلاحي إلى المستوى تحقيق الأمن الغذائي فيمكننا طرح إشكالية التالية من خلال التوصيات السابقة وهي : مدى فاعلية الاستثمارات الأجنبية في تحقيق الأمن الغذائي

# قائمة المراجع

# قائمة المراجع

**المراجع :**

**باللغة العربية :**

**الكتب :**

1- سالم النجفي ,التنمية الاقتصادية الزراعية , جامعة الموصل ط2 سنة 1987

2- عبد الطيف بن اشنهو, تجربة الجزائرية في التنميو و التخطيط (62-80) ,ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1982

3- علي مانع,جنوح الاحداث و التغير الاجتماعي في الجزائر المعاصر , ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1996

4- محمد بلقاسم حسن بهلول,سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر,جزء الثاني ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 1999

**الرسائل و الاطروحات الجامعية :**

1- عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظمة الدولية لتجارة السلع والزراعة، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، .2007

2- غردي محمد ,القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمارفي ظل الانضمام الى منظمة العالمية للتجارة , اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2011-2012

3- فوزية غربي الزراعة بين الاكتفاء و التبعية اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة قسنطينة 2008/2007

4- قصور ريم ، الامن الغذائي و التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص اقتصاد التنمية ،سنة 2011-2012 ،جامعة باجي مختار عنابة

5- مليكة جرمولي , السياسة الفلاحية في الجزائر و الاصلاحات الطارئة اليها (دراسة حالة البويرة) رسالة ماجستير ,كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية جامعة الجزائر 2005

6- نور محمد لمين ,دورالموازنة العامة في التنمية الفلاحية و الريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات , دراسة حالة ولاية تيارت –مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المالية العامة جامعة تلمسان 2011-2012

7- يسمينة زرنوح، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006

**الملتقايات العلمية :**

**1-** آمال حفناوي ،تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والانعاش الاقتصاديين بين الواقع و الطموح ،جامعة سطيف 1 11و12 مارس 2013

2—د عماري زهير أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حـول القطاع الفلاحي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي..أين الخلل؟! دراسة قياسية منذ سنة 1980 في 23و 24 نوفمبر 2014 جامعة الشلف

3- قرومي حميد،معزوززكية،دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر،أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان:القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية،28-29 أكنوبر 2014

4- د محمد يدو و أ.سمية بوخاري، القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية –حالة الجزائر- ، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان:القطاع الفلاحي و متطلبات تحقيق الأمن الغذائي بالدول العربية،جامعة المدية،28- 29 أكتوبر 2014

***المجالات :**

1- المنشور رقم 330المؤرخ في 18 جويلية 2000 3-المتضمن إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000

2- د باشي احمد ، القطاع الفلاحي بين الواقع و متطلبات الاصلاح - ، مجلة الباحث عدد 2003/02،جامعة الجزائر ،ص109

3- لزعز علي ، الفلاحة في الجزائر بين الإنتاج والمساحة، مقال منشور في مجلة أفاق,العدد4 الصادرة بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة 1998

4- مصالح الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009-، أفريل 2005

**المواقع الالكترونية :**

موقع الالكتروني لديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

**اللقاءات و مقابلات :**

1-مديرية مصالح الفلاحية لولاية مستغانم

2-لقاءات مع بعض الفلاحيين

**الملخص**:

سعت الجزائر منذ الاستقلال و لازالت تسعى حتى اليوم إلى النهوض بالقطاع الفلاحي و تطويره , إيمانا منها بأنه قادر على زيادة صادراتها خارج المحروقات , و توفير قاعدة متينة بإمكانها قيادة التنمية الشاملة المستدامة في البلاد ,ولهذا فقد حددت الجزائر ضمن برامجها التنموية المتعاقبة مخصصات مالية معتبرة سعت الى توظيفها في المشاريع و الاستثمارات ضخمة لتنمية هذا القطاع ,وفق برامج محددة و مدروسة تمس مختلف جوانبه, و تعالج اهم المشاكل التي يعاني منها حيث استثمرت في عنصر البشري و المادي على حد السواء ,فوفرت التمويل اللازم ووظفت البحث والتطوير مركزة على تعزيز دور إدارة المعرفة في تحسين مستوى الادعاء في هذا القطاع.

و رغم أن الجزائر لازالت تتخبط في مشاكل سوء التسيير و ضعف المتابعة و الرقابة ,إضافة الى التباين الواضح بين المخطط وما يتم تنفيذه من البرامج و مشاريع , إلا أن لهذه الأخيرة اثر ملموس– حتى وان كان ضعيفا نوعا ما –في إحداث تغييرات ايجابية في القطاع و تحقيق تقدم في نسب النمو الفلاحي الذي يزيد من مساهمة القطاع في الناتج الخام و الذي يؤدي بالضرورة الى ارتفاع نسب نمو الاقتصاد الجزائري ككل .

**الكلمات المفتاحية** :البرامج التنموية ,التنمية الفلاحية , نسبة النمو الاقتصادي

**Résumé :**

Depuis l'indépendance, l'Algérie a cherché et cherche encore à ce jour pour la promotion et le développement du secteur agricole, avec la conviction qu'il sera en mesure d'augmenter leurs exportations en hors hydrocarbures, et fournir une base solide peut conduire à un développement global durable dans le pays, donc, l'Algérie a identifié en cours de développement successif programmes dotés d'enveloppes financières cherchant à employer dans les projets et les investissements pour le développement de ce secteur, conformément aux programmes spécifiques et une touche réfléchie dans ses divers aspects et de résoudre les principaux problèmes affligeant ; investis chez les humains et physiques semblables, finançant et engagé Recherche et développement axé sur le renforcement du rôle de la gestion des connaissances à améliorer son rendement dans ce secteur.

Bien que l'Algérie toujours encore engluée dans les problèmes de mauvaise gouvernance et le manque de suivi et de contrôle, en outre à la disparité apparente entre le graphique et la mise en œuvre des programmes et projets, mais l'impact tangible — même si un peu faible- à apporter des changements positifs dans le secteur et le progrès dans les proportions croissance du secteur agricole, ce qui augmente la contribution du secteur au produit intérieur brut, ce qui nécessairement conduire à des taux élevés de croissance de l'économie algérienne dans son ensemble.

**Mots clés**: les programmes de développement, Les plans de relance économique, le développement agricole, les taux de croissance de l'économie.